جامعة المنصورة
كليـة الآداب

المشروعات الصغيرة
فى محافظة شمال سيناء
دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية

إعـــداد
دكتور/ أبوعاصى فيصل على
قسم العلوم الاجتماعية
كلية التربية بالعريش

مجـلة كلـــية الآداب – جامعـــة المنصـــورة
العدد الخامس و الخمسون – أغسطس ٢٠١٤

المشروعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء

دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية

د/ أبوعاصى فيصل على

ملخص البحث

يمثل موضوع البحث ومكانه أهمية كبرى على المستوى الإقليمى لمصر، فالموضوع (المشروعات الصغيرة) يعد أحد ركائز التنمية ،بما توفره من فرص العمل ، ومصادر للدخل ،واستثمار الوقت والموارد المتاحة .

ويعد تعمير سيناء صمام الأمان لأمن مصر ، خاصة وأن نطاق الدراسةغنى بالموارد المتنوعة، والاحتياجات المتعددة التى تمثل أساسا جيدا لهذا النمط من المشروعات

وشهد نطاق الدراسة نمواً فى المشروعات الصغيرة غير متناسب مع مساحة المكان وموارده ، فضلا عن كونها مشروعات نمطية؛ فالتقليد أهم سماتها ، وتلبية السوق المحلى أهم أغراضها ، ومن ثم فالاستهلاك المحلى أهم دعائم استمرارها . رغم الإمكانات والموارد المتاحة لقيام مشروعات إنتاجية يمكنها أن تغطى حاجة الاستهلاك المحلى والإقليمي وتنافس فى الأسواق العالمية إذا ما أتقنت الصنعة وأحسن الاستثمار ويمثل هذا النمط على سبيل المثال المشروعات المنتجة للزجاج بكل صوره،والحراريات،والرخام، وزيت الزيتون،...

وعرض البحث لأهم مقومات قيام المشروعات الصغيرة ، ومجالاتها المتاحة والممكنة فى محافظة شمال سيناء ، وخصائص تطورها، وتوزيعها، وكثافتها، وأنماط ملكيتها.

ويُلخَص ذلك فى تركز المشروعات الصغيرة فى الشريط الساحلى فى تناسب طردى مع حجم السكان من حيث عددها أو حجمها ومجالات نشاطها ، بإشارة واضحة إلى غياب أثرها فى استغلال موارد وسط سيناء (الحسنة ، نخل) ويُضْعِفُ من أثرها العام سيادة نمط الملكية الفردية وصغر حجم المشروعات وانخفاض نصيب الإناث فى المشروعات الصغيرة قياسا بها فى المشروعات المتناهية الصغر، وبنسبة الذكور بصفة عامة

وَخُتِمَ البحث بأهم المشكلات التى تعوق قيام المشروعات الصغيرة بالدور المأمول منها.

Abstract:

The theme of research and its place represent a great importance at the regional level of Egypt .This issue of (small enterprises) is considered one of the bases of development and the base of the industrial progress in the developed countries. Hopefully to play this role in Egypt, Arab world and the developing world. The reconstruction of Sinai is considered the safety base for the security of Egypt , specially ,the area of this study is rich of various resources which are considered a good base for this type of projects, either independently or as dependently of the large-scale industry. The reflective look of the study scope shows that there is growth in small enterprises which does not fit the area of place and its resources in addition to that these projects are commonly. Imitation is their main feature and their aim is to meet the needs of the domestic market and then the most important base of their continuation is consumption. Although there are abilities and available resources which enable us to establish productive projects which can meet the local and regional consumption needs and compete in global markets if they mastered the craftsmanship and get good investment . The projects that represent this type for example are : Projects that produce glass in all its forms , refractory's , marble, olive oil ,… etc.

This research shows the most important factors that help to find small enterprises, their available fields in North Sinai governorate, their development properties, distribution ,density and types of ownerships .

It's clear that the small enterprises are to be found greatly in the coastal strip in direct proportion with the size of the population in terms of number , size and fields of activity .This clearly refers to the absence of its impact in making use of the resources in the centre of Sinai (Al-Hasana and Nekhel) . Control of individual property , the small size of projects and reduction of the females sharing in small enterprises compared with their sharing in micro-projects and the proportion of males in general in the projects all these factors weaken the impact of small enterprises.

The research is ended with the most important problems which prevent the small enterprises to play their hopeful role.

مقدمـــــة

تُعد تنمية سيناء وتعميرها ضرورة اقتصادية وأمنية تحتمها عبرة الماضى، ومتطلبات الحاضر، ونظرة المستقبل، وفقاً لمنهج علمى، يستوعب كافة الأبعـاد التنمويـة (اقتصـادية – اجتماعيـة – عمرانيـة ...) وتمثـل المشـروعات الصـغيرة و الحرفية أحد ركائز التنمية المنشودة ؛ بما تتيحه من فرص العمل، ومصادر الدخل، واستثمار الوقت، وحسن الإفادة من موارد البيئة المحلية، وقبل ذلك وبعده توافر مقومات نجاح هذه المشروعات بمحافظة شمال سيناء ؛ لما تمتلكه من مقومات اقتصادية وبشرية وبنية أساسية (الطرق ، الكهرباء ، المياه ، الاتصالات، الصرف الصحى ، الإسكان ، التعليم ،...) نالت جانباً من الاهتمام والميزانية باعتبارها محافظةً بِكْراً.

أسباب اختيار الموضوع:

- يتوفر فى سيناء كثير من الموارد الطبيعية غيرالمستغلة ، أو ذات الاستغلال المتواضع ؛ والتى يمكن أن توفر المادة الخام لعدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة .
- ضرورة استغلال الخامات المتوفرة فى البيئة المحلية وتصنيعها بم يرفع من قيمتها وينمى الطلب عليها .
- حاجة محافظة شمال سيناء لإنتاج السلع والخدمات التى تلبى الاستهلاك المحلي بدلا من استيرادها أو نقلها من المحافظات المجاورة؛ ويساهم ذلك فى تخفيض أسعارها وزيادة فرص الاختيار من بينها .
- انخفاض تكلفة إنشاء المشروعات الصغيرة ومن ثم قدرتها على توليد فرص العمل ، والتشغيل الذاتى ، ويساهم ذلك فى علاج مشكلة البطالة .

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تصنيف المشروعات الصغيرة تبعاً لإمكانات البيئة الجغرافية فى محافظة شمال سيناء .
- دراسة وتحليل أبرز سمات المشروعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء، من حيث : التطور ، والتوزيع ، والملكية، وبيان دورها فى خريطة النشاط الاقتصادى ، وما تقدمه من فرص العمل[١] ، والتشغيل الذاتى ورفع مستوى المعيشة، وامتصاص للبطالة،إضافةً لما تحققه من إنتاج يلبى حاجة السوق المحلى بأسعار مناسبة[*].
- اقتراح المشروعات الصغيرة الملائمة للإمكانات المتاحة من الموارد: الطبيعية والبشرية ، إضافة إلى إمكانية تنمية العلاقات

---

[١] معهد التخطيط القومى : الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسج فى مصر) القاهرة – يوليو ١٩٨١ – ص ٤٦ .

[*] واقع المعايشة الميدانية يسجل ارتفاع أسعار جميع السلع تقريباً فى محافظة شمال سيناء قياساً بأى من محافظات الدلتا ؛ وذلك بإضافة تكلفة النقل إلى سعر السلعة ، فضلا عن قلة فرص الاختيار.

التى تربط بين هذه المشروعات وأنماط النشاط الاقتصادى الأخرى بشمال سيناء، ومن ثم فنجاح هذه المشروعات يسهم فى إحداث التنمية الذاتية بالاعتماد على مهارات وخبرات القوى العاملة بشمال سيناء ، ومدى تجاوبها مع احتياجات المجتمع السيناوى ، ومدى قدرتها على استغلال الخامات المتاحة محلياً، بأقل قدر ممكن من الفاقد ، أو استغلال مخلفات الموارد المتاحة.

- استنباط أنماط اقتصادية جديدة تتواءم مع مقتضيات العصر هدفها الأساسى إنتاجى للتصدير، وتلبية حاجات المجتمع السيناوى.
- **حصرلأهم المشكلات التى تواجه المشروعات الصغيرة فى محاظة شمال سيناء .**

مصادر الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المعايشة الميدانية لإقليم البحث ، والملاحظة المباشرة لمختلف أنماط المشروعات الصغيرة بمحافظة شمال سيناء ، و المصادر الوثائقية للبيانات الإحصائية ممثلة فى :

- النتائج النهائية لتعداد المنشآت بمحافظة شمال سيناء الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لسنوات ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ .
- بيانات الصندوق الاجتماعى للتنمية فرع شمال سيناء عن تمويل المشروعات الصغيرة .
- بيانات مديرية القوى العاملة بمحافظة شمال سيناء وإداراتها فى مراكز المحافظة.
- بيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة شمال سيناء .
- بيانات مشروع المحاجر– إدارة المحاجر،عن عدد المحاجر ، وكمية الانتاج ، والعمالة بها
- بيانات مشروع إدارة الصناعات الحرفية ، عن عدد المشروعات الحرفية، وأنواعها ، وعمالتها .
- المعايشة الميدانية للباحث فى نطاق الدراسة.

مناهج الدراسة وأساليبها :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الإقليمى فى تحديد منطقة الدراسة ، والمقومات المتوفرة فيها لإقامة المشروعات الصغيرة ، والأهمية التنموية لذلك ، والمنهج الوصفى التحليلي فى تنميط المشروعات الصغيرة وتنظيمها فى مجموعات تبعا لأوجه التشابه بينها ، وافتراض المشروعات التى تلبى حاجة السوق المحلى وتعظم الفائدة من الموارد المتاحة . واستعان الباحث بالأساليب الإحصائية فى معالجة البيانات المتاحة وتحليل العلاقات فيما بينها والوقوف على اتجاهات تغيرها ، ومنها معامل الأهمية النسبية ، معدل التغير،معامل الارتباط ، منحنى لورنز، إضافة إلى الأسلوب الكارتوجرافى ممثلاً فى الخرائط والرسوم البيانية لتوضيح تطور الظاهرة المدروسة وتوزيعها الجغرافى .

مفاهيم الدراسة :

- **المشروع الصغير** : كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأس مالها المدفوع عن ٥٠٠٠٠ جنيه ، ولا يتجاوز مليون جنيه ، ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً.
- **المنشآت** :يقصد بها فى البحث بالأبنية ذات الملكية الخاصة التى يمارس فيها نشاط المشروعات الصغيرة ويقل عدد العاملين فيها عن ٥٠ عاملاً،.
- **المناطق الصناعية** : مجمعات للمشروعات الصغيرة الصناعية ، والحرفية بالقرب من المدن والتجمعات السكنية تتوفر فيها المقومات الجاذبة للاستثمار .

مفهوم المشروعات الصغيرة:

تعددت رؤى المهتمين بشئون المشروعات الصغيرة من منظمات ،ومؤسسات، وهيئات دولية وإقليمية ،وأجهزة التخطيط ، والتنفيذ ، والإحصاء ،والتمويل فى مصر حول عدد العمال ورأس المال الذى يميز المشروعات الصغيرة عن غيرها على النحو الموضح فى الجدول التالى :

جدول رقم (١) مفهوم المشروعات الصغيرة فى ضوء معيارى عدد العمال ورأس المال فى مصر حتى عام ٢٠٠٤

م	الجهة	عدد العمال	رأس المال (بالجنيه)

م	الجهة	عدد العمال	رأس المال (بالجنيه)
١	البنك الوطنى للتنمية	١-٥	أقل من ١٠آلاف
٢	وزارة التنمية المحلية والقطاع التعاونى	١-٩	--
٣	جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية	٥-١٥	--
٤	وكالة التنمية الدولية الدانمركى (دانيدا)	٦-١٥	--
٥	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	٦-١٥	٢٥ ألف فأقل
٦	وزارة التنمية الإدارية	٩-٢٠	+ ١٠ آلاف فأكثر
٧	جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعى للتنمية	٥-٤٩	أقل من ١٠٠ ألف
٨	وزارة التجاره الخارجية	٥-٤٩	٢٥ ألف إلى ٢ مليون
٩	معهد التخطيط القومى	١٠-٤٩	--
١٠	قانون تنمية المنشآت الصغيرة	١-٥٠	٥٠ ألف إلى مليون
١١	اتحاد الصناعات	١-١٠٠	٥٠٠ ألف فأقل
١٢	وزارة الصناعة	١٠-١٠٠	+ ٥٠٠ ألف فأكثر
١٣	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء	٥٠-١٠٠	--
١٤	البنك المصرى الأمريكى	-	٢٥ ألف فأقل
١٥	وزارة التخطيط	-	أقل من ٥٠ ألف
١٦	الهيئة العامه للتصنيع	-	مليون جنيه فأقل
١٧	بنك التنمية الصناعية المصرى	-	٧٥٠ ألف -١.٢٥٠.٠٠٠
١٨	شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفى للمشروعات الصغيرة	-	٤٠ ألف إلى ٥ مليون

المصدر : عصام رفعت : المرجع السابق ص ص ١٣- ٢٨

ويمكن القول إن المشروعات الصغيرة فى مصر ظلت بدون تعريف واحد واضح ومحدد لها ؛ حتى صدور قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ، ولائحته التنفيذية بالقرار رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠٠٤، فقد حدد القانون تعريفاً مصرياً موحداً للمشروعات الصغيرة.

وتعرف المشروعات الصغيرة فى القانون المشار إليه ، بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأس مالها المدفوع عن ٥٠.٠٠٠ جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً.

وأناط إلى الصندوق الاجتماعى للتنمية مهمة : التخطـــيط ، والتنســـيق، والتـــرويج، والـــدعم للمشـروعات الصـغيرة ، ويـوفر ذلـك[٢] الإطـار المهـم للنهـوض بالمشـروعات الصـغيرة وتحـديثها وتطويرهـا للإسـهام فـى زيـادة القيمـة المضـافة للاقتصـاد القـومى . إلا أن تنميـة المشـروعات الصـغيرة يتطلـب التغلـب علـى المشـكلات التـى تواجههـا مثـل التسـويق، والجـودة والموصـفات القياسـية، والإدارة ، والتـدريب... وتوحيـد الجهـود لإحداث تنمية حقيقية لهذه المشروعات.

وتعتمـد هـذه الدراسـة علـى معيـار العمالـة كأسـاس لهـا ؛ وذلـك لانتشـاره ، وتـوفر بياناتـه ، وسـهولة قياسه واستخدامه للمقارنة ،بالإضافة إلى تمتعه بقدر من الثبات النسبى ،خاصة وأن معيار رأس المال يتغير بتغير الأسعار .

جوانب الدراسة :

أولاً : تصنيف المشروعات الصغيرة تبعاً لإمكانات البيئة الجغرافية فى محافظة شمال سيناء

يمكـن تصـنيف المشـروعات الصـغيرة فـى محافظـة شـمال سيناء تبعاً لإمكاناتها من الموارد الطبيعية والبشرية أو احتياجات السكان من السلع والخدمات على النحو التالى :

١- المشروعات المرتبطة بإمكانات البيئة الطبيعية .

٢- المشـروعات المرتبطـة باحتياجـات السـوق المحلية.

١ - المشـروعات المرتبطـة بإمكانـات البيئـة الطبيعية .

يُعد الموقع الجغرافى من أهم عناصر البيئة الطبيعيـة المـؤثرة فـى شكل وخصـائص وإمكانـات أى إقلـيم، فموقـع الدولـة، بـل وموقـع المحـلات العمرانيـة والأحيـاء والمسـاكن ومراكـز الخـدمات المختلفـة والمحـلات التجاريـة والمصـانع والمـزارع كلها عناصـر مهمـة فـى الحياة البشرية، ويحظـى بـنفس الأهميـة مواقـع منـاطق الإنتـاج بالنسـبة لمقوماتها الأساسية أو لمصدر خاماتها وأسواقها من حيث القرب أو البعد، وأيضاً بالنسبة لطرق ووسـائل النقـل المختلفـة التـى يمكـن أن تسـلكها المنتجـات فـى طريقهـا مـن منـاطق الإنتـاج إلـى أسواق التصريف[٣].

ويهيئ الموقع الجغرافى لشمال سيناء إقامة العديـد مـن المشـروعات الصـغيرة، مثـل منتجـات الألبـان ، ومنتجـات المحـاجر ، ووحـدات إنتـاج الميـاه الغازيـة والـثلج، وإنتـاج البلوكـات والطـوب الأسمنتى والبلاط ،والمشروعات المرتبطة بصيانة

[٢] فريـد النجـار : الصـناعات والمشـروعات الصـغيرة ومتوسـطة الحجـم – مـدخل رواد الأعمـال ، الـدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، صـ٩٨.

[٣] محمد خميس الزوكـة : جغرافيـة النقـل ، دار المعرفـة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩، صـ٢٢-٢٣

وإصلاح المركبات والأجهزة المنزلية والكهربائية ؛ وذلك لبعد المسافة بين المراكز العمرانية بمحافظة شمال سيناء، وبينها وبين المعمور غرب قناة السويس. وارتفاع تكلفة النقل وبالتالى تتاح للمنتجات المحلية فرص التسويق لاعتياد المستهلك عليها وسهولة الحصول عليها ؛وبذلك تضع البرامج التنموية فى حساباتها قدرة البيئة الطبيعية [٤] ، ومن ثم يمكن تنميط مجموعة المشروعات المرتبطة بالبيئة الطبيعية لمحافظة شمال سيناء فيما يلى

أ – مشروعات تعتمد على الموارد المعدنية

ترسم الدراسات الجيولوجية صورة تخفى معالم الجدب، فرمال سيناء وجبالها غنية بموارد الثروة المعدنية التى إن أُحسِنَ استغلالها تبدلت صورة الحياة إلى أحسن حال، وليس ذلك بعزيز على أهلها، بل هو ضرورة يحتمها التاريخ، وتفرضها الجغرافيا، ومسلكها ضروريات تعمير سيناء لتأمين أمنها فى ظل جوارها الملتهب.

وتمثل الموارد المعدنية أحد أهم مقومات الاستثمار الصناعى (الصغير، والمتوسط، والكبير) فى العديد من المشروعات الغائبة عن مسرحها الجغرافى فى سيناء ؛ بفعل الاستغلال غير الاقتصادى [٥] لكثير من مواردها المعدنية.

وتوضح الخريطة رقم (١) مواقع الثروة المعدنية فى سيناء، وتوضح قراءة الخريطة، والدراسات الجيولوجية[٦] تميز سيناء بكثير من الخامات المعدنية وبكميات كبيرة ونوعية متميزة منها : رواسب الجبس الضخمة بمنطقة رأس ملعب، والرمال البيضاء فى جبل الجنة وجبل المنشرح ،والكبريت شرق العريش ، والفحم بمنطقة المغارة، والصخور الجيرية النقية والحجر الجيرى الصلب ذو المواصفات الرخامية الجيدة وخامات مواد البناء (الرمال – الزلط – الحجر الجيرى – الطفلة الصحراوية – الكاولين – الجبس – البازلت – الرخام – الجرانيت) وأحجار الزينة والحراريات والرمال الشاطئية ومحتواها من الخامات المعدنية ذات الأهمية الصناعية مثل الزركون والجارنت والألمانيت ، وتُعد فى مجموعها مقومات لقيام العديد من المشروعات الصناعية وتوظيف الموارد المعدنية المتاحة ، وإعادة رسم الخريطة الاقتصادية والعمرانية لسيناء من منطقة لإنتاج المواد الخام فى الفراغ الصحراوى إلى مناطق صناعية توظف المواد **الخام، وتنشر العمران**

---

[٤] Stanley H.,Anderson and Roland E. Beiswenger, EnvironmentalScience Macmillan Publishing Company, Fourth Edition, New Yourk, 1994,p.6-7

[٥] Ministry of Planning & International Co-operation - Centre for Project Evaluation and Macroeconomic Analysis, IMPACT, The Prospects and Challenges of Sinai's Development, Quarterly Newsletter Vol. XI, Issue No.1, January 2013,p2.

[٦] أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا : الثروات المعدنية بشبه جزيرة سيناء وإمكانية التنمية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٧٦-٢٨٣.

- معهد التخطيط القومى : مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٠١ ، القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٧ ، ص ٦٩ ، ١٦٦، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠، ١٧١ .

المعمـــور بالعمـــال والســـكان الـــذين ينتجـــون ويضـيفون إلـى الـدخل القـومى ويحـاربون عنـد اللـزوم ، أو يعرقلـون آلـة الحـرب إذا مـا نقضـت العهود والمواثيق .

المهـم فـى ذلـك الخـروج مـن أسـر أنمـاط الاستغلال والإنتـاج التقليديـة إلـى استثمار الموارد المتاحـة بمـا يجعـل مـن هـذه المشـروعات بـذوراً للتنميـة الصـناعية ، يتجسـد فـى انتشـار العمـران وثمرتهـا توليـد فـرص العمـل المسـايرة لمتطلبـات العصر .

واللافت للنظر أن الانتشار الجغرافى للموارد المعدنيـة فـى سيناء، يهيـئ الفرصـة لمواقـع محـددة تتوسط مناطق التعدين وتقع على الطرق الرئيسية أو بالقرب منهما، للقيام بدور رئيسى فى الاستثمار الاقتصادى للانتفاع بهذه الموارد. وتحدد الخريطة رقم (٢) مقترحاً للصناعات التى يمكن قيامها فى محافظـة شـمال سـيناء والمواقـع المختـارة لهـذه الصـناعات فـى ضـوء معـايير القـرب الجغرافـى للمـادة الخـام ومراكـز العمـران (أيـدى عاملـة) وسهولة نقل المنتجات.

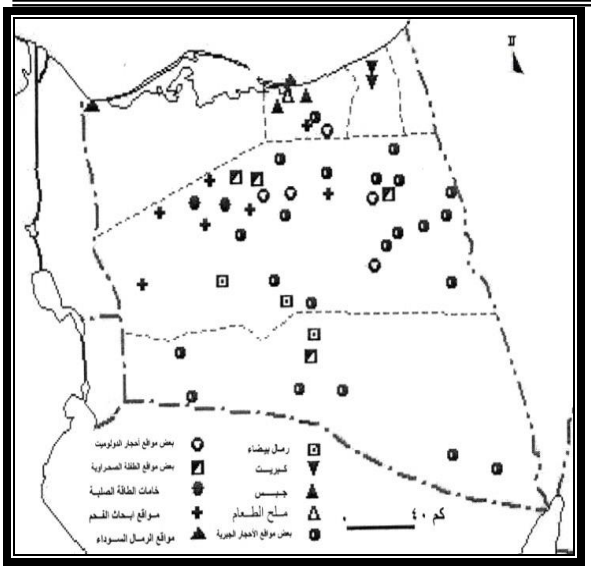

شكل رقم (١) الثروة المعدنية فى محافظة شمال سيناء

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على :

أكاديميـة البحـث العلمـى والتكنولوجيـا : الثـروات المعدنيـة بشـبه جزيـرة سـيناء وإمكانيـة تنميتهـا ، القاهرة ، ١٩٩٣

ص ٨٦ ،١٣٩،١٢٩،١٠٤،٩٩،٩٦،٩٣ ، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٤، ١٦١، ١٦٤، ١٦٦، ١٨١، ١٩٣، ٢١٠ .

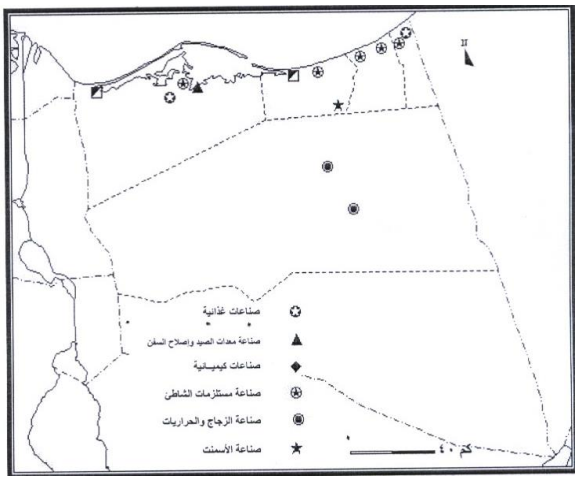

شكل رقم (٢) الصناعات الممنة زالمقترحة فى محافظة شمال سيناء

المصدر : من أعداد الباحث اعتماداً على الشكل رقم (١)

وأهم المواقع الصناعية المقترحة فى محافظة شمال سيناء هى : العريش ، ومصفق ، والروضة، ورمانة ، وأبو عقيله ، والقصيمة، والحسنة، والجفجافة، والتمد ، حيث إمكانية قيام أربع مجموعات صناعية رئيسية يندرج تحت كل منها عدداً من المشروعات الصناعية فضلاً عن الصناعات والمشروعات المكملة والمغذية لكل منها، والمجموعات الرئيسية هى :

- **الصناعات الكيميائية** : تتمثل مقوماتها فى خامات : الكبريت، وملح الطعام، والكاولين، والأحجار الجيرية، والنحاس، والمنجنيز، والرمال السوداء. وتتمثل الصناعات الكيميائية فى صناعات : المطهرات، ومجففات البويات، والأحبار، والورنيش، وتحضير المبيدات، وطلاء المعادن، وحامض الكبريتيك، وإنتاج المبيدات الحشرية والفطرية، وإنتاج كربون الصوديوم والصودا الكاوية.

- **صناعة الحراريات** : تستمد مقوماتها من خامات : الرمال البيضاء، والكاولين، والفلسبار، وتهيئ هذه الخامات فرصاً لقيام صناعات : الخزف، والصينى، والقيشانى، والسيراميك، والعوازل الكهربائية، والأطباق ، وفى مقدمة ذلك كله صناعة الزجاج حيث تكثر رمال[٧] الزجاج بدرجة نقاء عالية ولون أبيض، لتصنيع النوعيات المختلفة من الزجاج بدءاً من زجاج البصريات. وتتدرج فى رتبها من زجاج المائدة الفاخر والكريستال ومصابيح الإضاءة إلى العبوات الشفافة والزجاج المسطح والزجاج الملون.

ويعد الرخام والرمال البيضاء أول الخامات الجاذبة للاستثمار الصناعى فى سيناء إذا ما تغيرت النظرة القاصرة من تصديرهما فى صورتهما الخام إلى تعظيم الانتفاع بهما فى قيام الأنماط المشار إليها من صناعة الزجاجيات إضافةً لما تتطلبه هذه الصناعات من صناعات مغذية ومكملة لها. ويؤكد هذا الاتجاه أن مجموع صادرات رمال الزجاج[٨] من ميناء العريش البحرى ارتفعت من ١١.٦٥٠ طن عام ١٩٩٩ إلى ٦٦٢.٩٥٩ بنهاية عام ٢٠٠٦ بما يعنى أن كمية الصادرات زادت إلى ٥٧ مثل لما كانت عليه عام ١٩٩٩ فى مدى سبع سنوات بمعدل زيادة ثابت قدره ٨.١ مثل/عام . ويعكس ذلك الإقبال الأجنبى الشديد على هذا المورد ، ويؤكده زيادة عدد السفن الناقلة لرمل الزجاج من ٣ سفن عام ١٩٩٩ إلى ١٥٤ سفينة عام ٢٠٠٦ ، بمجموع ٨٥٢ سفينة وبمتوسط ١٢٢ سفينة / عام (سفينة / ٣ أيام)، ساهمت فى وضع هذا المورد فى المرتبة الأولى لصادرات شمال سيناء من حيث الوزن أو عدد السفن عبر ميناء العريش البحرى. ويمكن أن تقوم عليه بجانب صناعة الزجاج صناعة دوائر السليكون و الخلايا الشمسية.

---

[٧] حسن كامل راتب : سيناء بوابة مصر للقرن الواحد والعشرين ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥ ص ٩٣ ، ٩٤

[٨] وزارة التخطيط والتنمية المحلية : تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية – محافظة شمال سيناء، القاهرة، ٢٠٠٥ ، صـ١٣٢

– **صناعة الطوب** : تعتمد على الطفلة الصحراوية لصناعة الطوب الطفلى، والرمال لصناعة الطوب الرملى، والرمال السوداء لصناعة الطوب الحرارى إضافة الى الطوب والبلوكات الأسمنتية والبلاط بأنواعه المختلفة والحصوة . وتدخل الرمال السوداء فى صناعة[٩] معدنى الألمنيت والروتايل ويستخدمان فى إنتاج معدن التيتانيوم الذى يستخدم بدوره فى صناعة هياكل الطائرات والصواريخ وسفن الفضاء ، وسبيكة الفيروتيتانيوم الداخلة فى صناعة المحركات، ويمكن تحويله لإنتاج الروتاتل وهى المادة الأساسية فى صناعة البويات، يضاف إلى ذلك مشروعات إنتاج الشحوم من تدوير مخلفات زيوت المصانع ووسائل النقل ، وإنتاج أدوات المائدة من الخزف والسيراميك ، وأطقم الميلامين ومكملات الأثاث ومستلزمات الفتحات المعمارية (الأبواب والشبابيك) ...

ب – مشروعات تعتمد على الموارد الزراعية:

رغم النمط الصحراوى لسيناء وما يوحى به من الجدب والفقر، إلا إن الواقع البيئى يضفى ظلالاً كثيرة على هذه الصورة، فمحافظة شمال سيناء غنية بالإمكانات الزراعية على مصادر المياه المختلفة : مياه الأمطار، والمياه الجوفية، فضلاً عن المياه المنقولة (ترعة السلام) التى أصبحت تؤتى ثمارها حيث تمر، ومن ثم تتوفر مقومات قيام العديد من المشروعات[١٠] يمكن توصيفها كما يلى :-

– مشروعات تعتمد على الخامات الزراعية : مثل : جريد النخل، والنوى، والبلح، ويمكن أن تقوم عليها صناعات : ألواح الكونتر، والخشب الحبيبى، والأقفاص، والكراسى، والمناضد، والأرابيسك، والكحل، والخل، ولب الورق، ويعتبر النوى ومخلفات عصر الزيتون مصدراً جيداً لصناعة العلف الحيوانى.

– مشروعات لتشغيل الحاصلات الزراعية: وتشمل تصنيع المنتجات الزراعية عن طريق التجفيف والتعليب والتمليح وصناعة الثلج وعصر الزيتون والعصائر الطبيعية والمربى، وأمثلة ذلك: عصير وتعليب الطماطم، وحفظ الفاكهة، والمربى، والعصائر، والعجوة، وزيت الزيتون، وتخليل الزيتون، والصناعات الغذائية المتطورة مثل المكرونة، والحلويات...، وصناعة تجفيف الفاكهة والخضروات بالطاقة الشمسية وإنتاج العجوة ، ومربى البلح وتجهيز وتعبئة التمر والبلح نصف الجاف ، والمخللات ، وتصنيع صلصة الطماطم ومشتقاتها وطهى وتعليب الخضروات والبقوليات وصناعة الصابون ، والمخبوزات ، وإنتاج العلف الحيوانى من مخلفات الشعيروالنوى وعصر الزيتون. وتتوافر لهذا النمط من المشروعات

[٩] حسن كامل راتب : مرجع سابق صـ ٩٥

[١٠] هشام رجب على شلبى : استراتيجية التنمية العمرانية فى شبه جزيرة سيناء فى ظل المتطلبات الدفاعية للقوات المسلحة،رسالة ماجستير غير منشورة،قسم التخطيط العمرانى،كلية الهندسة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٩٤ ص ٨٦ ، ٨٧ .

الخامات المحلية من الفواكه الطازجة على مدار العام على النحو التالى :

جدول رقم (٢) الفاكهة فى شمال سيناء على مدار العام

الفصل / الشهر	الفاكهة المتوفرة بالأسواق
الشتاء : يناير / فبراير / مارس	البرتقال – الجزر – اللارنج – اليوسفى
الربيع : أبريل / مايو / يونيو	الخوخ – المشمش
الصيف : يوليو / أغسطس / سبتمبر	البلح – التفاح – التين – الجوافه – العنب
الخريف : أكتوبر / نوفمبر / ديسمبر	البرتقال – البلح – الجوافه – اليوسفى

المصدر : من إعداد الباحث

ويعنى ذلك استمرارية الإنتاج بالمشروع حسب إنتاج الفاكهة فى الفصول الأربعة سواء للعصائر الطبيعية أم المربات، وذلك لتلبية الطلب المحلى أو الأسواق المجاورة(*) ، حيث يزداد الطلب على هذه المنتجات فى فصل الصيف وشهر رمضان من كل عام ويمكن للسوق المحلى استيعاب فائض الإنتاج أو تخزينه كمخزون استراتيجى حال الضرورة(**) ، وأهم هذه المشروعات :

- مشروعات تعبئة الخضر وتجفيفها وحفظها وتعليبها، ويمكن أن يقام هذا النمط **من المشروعات فى مراكز : الشيخ زويد،ورفح،وبئرالعبد؛لكون المساحات الخضراء بها تشغل ٣٠٪،٢٦٪،٢٢.٦٪ بترتيبها من مجموع مساحتها فى المحافظة(***)**.
- مشروعات العصائر الطازجة، والمربى وتتوفر مقوماتها من الفاكهة فى مركزى : رفح والشيخ زويد، فالمركزين يشغلان المرتبتين الأولى والثانية من المساحة المزروعة بالفاكهة فى محافظة شمال سيناء بنسبة ٤٦٪ ، ٣٦٪ لكل منهما على التوالى.
- ويمكن قيام المشروعات المعتمدة على النخيل وإنتاجه من البلح فى مركزى بئر العبد والعريش ؛ فيتركز بهما ٩٠٪ من مساحة النخيل بمحافظة شمال سيناء موزعة بينهما بنسبة ٥٦.٩٪ و ٣٣٪ على التوالى، وترتفع فرص إقامة هذا النمط فى مركز بئر العبد قياساً بالمراكز الأخرى ؛ وذلك لكونه يشغل المرتبة الأولى فى المساحة المزروعة بالنخيل ،

(*) اللافت للنظر أن السلع الغذائية تمثل أهم مشتريات الفلسطينيين فى رحلة العودة إلى ديارهم.

(**) صاحب دخول الفلسطينيين إلى مدينة العريش فى بداية ٢٠٠٨ أزمة حادة فى السلع الغذائية فكيف تكون الصورة إذا تكرر ذلك أو قامت حرب مع جار لا يؤمن له جوار .

(***) حسبت النسب عن بيانات مديرية الزراعة بمحافظة شمال سيناء

وعدد أشجار النخيل وإمكانية التوسع فى زراعة النخيل على حواف الأرض التى يتم استصلاحها ، ولقربه من أسواق التصريف الكبرى غرب قناة السويس.

- مشروعات توفر مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى : مثل صناعة مواسير وأنابيب المياه من البلاستيك، وبلاستيك الصوب الزراعية، وعبوات البلاستيك والكرتون لتغليف وتعبئة الإنتاج الزراعى، وصناعة الأعلاف للدواجن والثروة الحيوانية، وصناعة أكياس البلاستيك.

ج – مشروعات تعتمد على الموارد النباتية الطبية :

تشتهر سيناء بالنباتات الطبية التى تنمو برياً ويقرب عددها[١١] من ١٠٠٠ نوع، **ويتوطن بها ٦٠ نوعاً،ويسجل من مجموعها نحو ١٠٠ نوع فى محافظة شمال سيناء.**

وتعرض هذه النباتات أو مساحيقها أو عصارتها فى محلات العطارة المنتشرة فى شارع ٢٣ يوليو بمدينة العريش ، والشوارع الرئيسية فى المدن الساحلية بمحافظة شمال سيناء ، ويتداولها المقيمون والزائرون فى علاج الأمراض المختلفة تبعاً لخبرة العطارين، وتشير بعض الدراسات[١٢] إلى المواد الفعالة فى هذه النباتات وإمكانية استخدامها فى علاج كثير من أمراض أجهزة الجسم المختلفة (التنفسى ، الدورى ، الهضمى ، البولى ، التناسلى) وأمراض الخصوبة، والنساء والولادة، والعيون، الروماتيزم و الروماتيد ، والسكر ، والكبد، والصفراء، والطحال، والأمراض الجلدية، وكمنشطات ومقويات.

ويوجد عدد من المشروعات التى تتولى تعبئة هذه النباتات فى صور مختلفة وتصديرها، ولعل التنمية المثلى لهذا المورد تتمثل فى استزراع هذه النباتات وإكثارها فى بيئاتها، وقيام الصناعات الدوائية والكيميائية والغذائية عليها.

د – مشروعات تعتمد على الصيد والثروة السمكية:

يصل طول سواحل سيناء[١٣] إلى ٧٠٠كم تُمثل نحو ٣٠٪ من مجموع سواحل مصر (٢٤٠٠ كم) ، ويعد ساحل البحر المتوسط وبحيرة البردويل أهم مناطق الثروة السمكية. وتتعدد مجالات الاستثمار والمشروعات فى هذا المجال من خلال مشروعات الاستزراع السمكى، والصناعات القائمة على الثروة السمكية بكافة أنواعها مثل صناعات : تمليح وتجفيف وتعليب وتدخين الأسماك [١٤]، ومشروعات صناعة زوارق ومعدات الصيد، وجميعها يكاد يغيب عن المسرح

---

[١١] ياسر عادل حنفى ، محمد أحمد عبد الوهاب : النباتات الطبية البرية فى سيناء ، ط١ ، مؤسسة الخليج العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، صـ٢١ ، صـ٣١٧-٣١٩

[١٢] المرجع نفسه : ص ص ٣٠٣-٣٠٨

[١٣] مجلس الشورى : تقرير لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة عن تنمية سيناء ، التقرير فى صورته المبدئية رقم (٢) القاهرة ، ١٩٨٩ ، صـ١٩

[١٤] الادارة المركزية لسياسات الاستثمار والاتفاقات الدولية – الإدارة العامة للتسويق : مقومات التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء ، أكتوبر ٢٠١١ ، ص ٦ .

الجغرافى لمحافظة شمال سيناء ، وتنحصر المشروعات المقامة على هذا المورد على محلات بيع الأسماك خاصة فى سوق المحاسنة بمدينة العريش .

٢ – المشروعات المرتبطة باحتياجات السوق المحلية.

يعتبر السوق المحلى هو الأساس الذى يشكل نشاط المشروعات الصغيرة فى شمال سيناء ، فصغر حجم السوق ، وتناثر حلات العمران ومراكزه ، وانفصالها عن بعضها بمسافات طويلة ومساحات كبيرة غير عامرة بالسكان ، والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين سكان المدن والريف كان لها دورها الفاعل فى توجيه نشاط المشروعات الصغيرة لتلبية حاجة الاستهلاك المحلى والوفاء بحاجات السكان المتجددة والمتنامية (الغير منتهية) ، ومن ثم تسمح خصائص السوق الاستهلاكية لقيام العديد من المشروعات الصغيرة خاصة فى المجالات التالية :

- صناعة الملابس الجاهزة (الرجالى – الحريمى – الأطفال) والمنتجات الجلدية (الحقائب – الأحذية – الأحزمة ...) وصناعات بلاستيك متنوعة.
- أشغال التريكو والأعمال الخزفية والصناعات الغذائية.
- صناعات خدمية للسيارات وتشمل : مراكز إصلاح وصيانة وعمرات السيارات (ركوب – نقل...) والصناعات الهندسية (صناعة المقطورات، والفناطيس، وقطع الغيار ،...) وورش إصلاح الجرارات والآلات الزراعية (ماكينات الرى، ومعدات دق الآبار ، معدات الرى بالتنقيط).
- صناعة مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى مثل: صناعة مواسير وأنابيب المياه البلاستيك، وبلاستيك الصوب الزراعية، وعبوات وأكياس البلاستيك ، والكارتون لتغليف المنتجات الزراعية وتعبئتها، وصناعة الأعلاف للدواجن والثروة الحيوانية.
- صناعة مستلزمات التشييد والبناء مثل : الطوب الرملى والأسمنتى والبلاط بأنواعه المختلفة، والمواسير الأسمنتية لنقل المياه والصرف الصحى، وأشغال الكريتال (حديد – الومنيوم، باب ، شباك ...) ومشروعات تصنيع الأخشاب .
- صناعة المستلزمات المنزلية، والمكاتب الحكومية، والمدارس، والمحلات التجارية، وتشمل : الأثاث الخشبى، والمعدنى ، وصناعة السخانات الشمسية(*)، وصناعة خزانات المياه(**)، والأدوات الصحية، والخراطيم البلاستيك للأغراض المختلفة،

(*) يشتهر سكان الحيين : كندا ، النور بمدينة رفح بصناعة السخانات الشمسية .

(**) تمثل ضرورة ملحة لجميع المنشآت بمختلف أنماط استخدامها وذلك لعدم انتظام المياه الحلوة فى خطوط الإمداد المائى ، ومن ثم يمثل تخزين المياه أحد أهم السمات الرئيسية لجميع صور البنايات فى محافظة شمال سيناء.

وأوانـــى وأدوات المائـــدة ، . ومشـــروعات الصـــيانة والإصـــلاح للأجهـــزة المنزليـــة والكهربائيـــة والالكترونيـــة والســـاعات،. وكـــذا الصـــناعات الخدميـــة **مثـــل : المطـــابع، والمكتبات، ومكاتب التصوير والحاسب الآلى خاصةً مع تزايد الطلب على هذه الخدمات المصاحب للزيادة فى عدد الكليات والطلاب بشمال سيناء .**

الخلاصـــة :

يمكن قيام العديد من المشروعات الصناعية بأحجام مختلفة ومجالات متنوعة فى شمال سيناء على النحو التالى[١٥]:

الصـناعات الغذائيـة، والصـناعات الزيتيـة، والتعبئة والتعليب والطهى والتجفيف على الموارد الزراعية المتاحة من الخضر والفاكهة ، ويمكن أن تتركز هذه الصناعات فى مراكز رفح والشيخ زويد وبئر العبد.

وتتوفر مقومات قيام العديد من الصناعات الاستخراجية اعتماداً على الخامات المعدنية المتوفرة وغير المستغلة بشمال سيناء مثل : الرمال البيضاء والرمال السوداء، والكاولين، والكبريت ، ... الخ

وتوفر الموارد المعدنية فرصاً لقيام العديد من الصناعات التحويلية مثل مواد البناء (الطوب – الأسمنت – البلاط والحراريات مثل السيراميك والخزف والصينى وقبل كل ذلك الزجاج) إضافةً إلى ملحقات هذه الصناعات ، التى ترفع من قيمة الموارد المعدنية الخام وتملأ الفراغ الصحراوى فى سيناء لكون معظمها يتركز فى وسط سيناء خاصةً مركز الحسنة، ويضاف إلى كل ذلك تصنيع بعض معدات الصيد، وإصلاح السفن، ومستلزمات وأدوات الشاطئ ، وذلك فى مراكز بئر العبد والعريش والشيخ زويد ورفح، وكذا معالجة أو إعادة تدوير السلع المعدومة القيمة[١٦]: كأكياس وزجاجات وأطباق البلاستيك الغير صالحة للاستعمال والأوراق والكرتون والكتب والكراسات القديمة ، ... وتمثل فى مجموعها مغنماً وفرصة استثمارية للفئات الفقيرة أو المتوسطة ؛ لانخفاض التكلفة وارتفاع الربح، خاصةً أن السلع الناتجة من هذه العملية . رغم انخفاض جودتها . تخاطب شريحة من المستهلكين تعجز ظروفهم الاقتصادية عن شراء السلع الأصلية.

ودلالة ذلك أن فرص المشروعات الصغيرة وحتى الكبيرة فى شمال سيناء ليس رجماً بالغيب ولكنه قراءة فى أبجديات الأرض ومن يعمرها، ومقوماتها حسن الاستفادة من الموارد البشرية،

---

[١٥] حسين عبد المطلب الأسرج : المشروعات الصغيرة ودورها التنموى فى مصر ، نقلا عن http://www.sme.gov.eg/popers/SMEs-Rol-Dev- pdf ص ٢٧ .

- معهد التخطيط القومى : دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٠١) ، القاهرة ، مايو ١٩٩٦ ، ص ١٧٣ .

[١٦] http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=15077

واستغلال الموارد الاقتصادية المتنوعة (زراعية، سمكية ، معدنية ، ...) واستدرار خيرها بما يتيح فرص العمل للمقيمين والمنقولين إلى سيناء، وبناء مجتمع لا يعتمد فقط على ما تخرجه الأرض بل على ما يستخرجه الإنسان من كنوزها وما يُصَنِعْه منها.

ثانياً – الأبعاد الجغرافية للمشروعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء

١ – التطور العددى لمنشآت المشروعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء :

يوضح الجدول رقم (٣) والشكلان رقما (٣) ، (٤) التطور العددى للمنشآت ، والمنشآت المضافة سنوياً إلى قائمة منشآت المشروعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء بين عامى ١٩٧٦ و ٢٠٠٦.

جدول رقم (٣) الزيادة السنوية فى عدد المنشآت العاملة والمغلقة (عدا الحكومية) بمحافظة شمال سيناء فيما بين عامى ١٩٧٦ و ٢٠٠٦

السنة / البيان	جملة منشآت المشروعات الصغيرة		الزيادة السنوية بالعدد						جملة الزيادة السنوية	
	عدد	الزيادة السنوية %	العريش	بئر العبد	رفح	الشيخ زويد	الحسنة	نخل	عدد	% من جملة ١٩٧٦
١٩٧٦سنة الأساس	٨٠٦	١٠٠	٦٣٦	٤٣	٢٥	٧٩	١٩	٤	٠	٠.٠٠

١٩٧٧	٨١٤	١٠٠.٩٩	١	٢	١	٤	٠	٠	٨	٠.٩٩
١٩٧٨	٨٣٥	١٠٢.٥٨	٣	٥	١	١٢	٠	٠	٢١	٢.٦١
١٩٧٩	٩١٧	١٠٩.٨٢	٦٥	٥	٠	١٠	٢	٠	٨٢	١٠.١٧
١٩٨٠	١٢٤٦	١٣٥.٨٨	٢٤٨	٣٥	٣٢	١٤	٠	٠	٣٢٩	٤٠.٨٢
١٩٨١	١٣٦٨	١٠٩.٧٩	٩٨	٧	١٠	٧	٠	٠	١٢٢	١٥.١٤
١٩٨٢	١٦٦٤	١٢١.٦٤	١٨٨	١١	٢٨	٦٢	٥	٢	٢٩٦	٣٦.٧٢
١٩٨٣	١٩٩٧	١٢٠.٠١	١٧٣	٢٥	٧٠	٥٨	٦	١	٣٣٣	٤١.٣٢
١٩٨٤	٢٤٣٠	١٢١.٦٨	٢٢٢	٣١	١١٣	٤٠	٢٦	١	٤٣٣	٥٣.٧٢
١٩٨٥	٢٩٠٥	١١٩.٥٥	٢٧٠	٤٤	١٢٧	٢٩	٥	٠	٤٧٥	٥٨.٩٣
١٩٨٦	٣٢٩٣	١١٣.٣٦	٢٥٧	٢٥	٣٨	٥٠	٤	١٤	٣٨٨	٤٨.١٤
١٩٨٧	٣٥٦٤	١٠٨.٢٣	١١٥	٣٩	٧٥	٢٧	٦	٩	٢٧١	٣٣.٦٢
١٩٨٨	٣٧٤٥	١٠٥.٠٨	٩٦	٣٢	١٨	٢٤	٦	٥	١٨١	٢٢.٤٦
١٩٨٩	٤٠٤٠	١٠٧.٨٨	١٤٦	٣٣	٦٠	٤٨	٤	٤	٢٩٥	٣٦.٦٠
١٩٩٠	٤٨٤٠	١١٩.٨٠	٤٩٥	١٠٧	٧٠	٩٧	٢٠	١١	٨٠٠	٩٩.٢٦
١٩٩١	٥١٥٤	١٠٦.٤٩	٢٠٥	٣١	٣٢	٣٢	٩	٥	٣١٤	٣٨.٩٦
١٩٩٢	٥٥٧٨	١٠٨.٢٣	٢٥١	٧٠	٤٩	٣١	١٩	٤	٤٢٤	٥٢.٦١
١٩٩٣	٦٠٢١	١٠٧.٩٤	٣٠٨	٣٧	٥٣	٣٣	٩	٣	٤٤٣	٥٤.٩٦
١٩٩٤	٦٤٨٦	١٠٧.٧٢	٣٣٢	١٩	٧٢	٣٦	٢	٤	٤٦٥	٥٧.٦٩
١٩٩٥	٧٠٢٩	١٠٨.٣٧	٣٥٥	٤٢	٧٣	٦٢	٥	٦	٥٤٣	٦٧.٣٧
١٩٩٦	٧٦١٧	١٠٨.٣٧	٤١٧	٥٠	٦٠	٣٦	٩	١٦	٥٨٨	٧٢.٩٥
١٩٩٧	٧٨٨٠	١٠٣.٤٥	١٥٥	٤٧	٢٥	٢٢	١٢	٢	٢٦٣	٣٢.٦٣
١٩٩٨	٨٣٩٨	١٠٦.٥٧	٢٧٨	٨٨	٧٠	٦٠	١٦	٦	٥١٨	٦٤.٢٧
١٩٩٩	٨٨٩٢	١٠٥.٨٨	٣٣٨	٥٥	٤٤	٣٠	١٧	١٠	٤٩٤	٦١.٢٩
٢٠٠٠	٩٩٨٠	١١٢.٢٤	٦٢٠	٢٤١	٨٨	٨٣	٣٦	٢٠	١٠٨٨	١٣٤.٩٩
٢٠٠١	١٠٦٤٠	١٠٦.٦١	٣٨٩	١١٨	٥٣	٦٠	٣٠	١٠	٦٦٠	٨١.٨٩
٢٠٠٢	١١٣٥٤	١٠٦.٧١	٣٨٠	١٥٨	٤٩	٧٢	٣١	٢٤	٧١٤	٨٨.٥٩
٢٠٠٣	١٢٠٢٧	١٠٥.٩٣	٣٣٠	١٥٤	٦٨	٧٥	٣٣	١٣	٦٧٣	٨٣.٥٠
٢٠٠٤	١٢٨٣٢	١٠٦.٦٩	٤٤٣	١٤٧	٤١	١٠٤	٤٣	٢٧	٨٠٥	٩٩.٨٨
٢٠٠٥	١٣٦٧١	١٠٦.٥٤	٥١٨	١٣٥	٦٥	٧٨	٢٧	١٦	٨٣٩	١٠٤.٠٩
٢٠٠٦	١٤٦٧٧	١٠٧.٣٦	٧٣٢	١٥٥	٥٣	٦٠	٣	٣	١٠٠٦	١٢٤.٨١
الزيادات	عدد	١٣٨٧١	٨٤٢٨	١٩٨٤	١٥٣٨	١٣٥٦	٣٨٥	٢١٦	١٣٨٧١	١٧٢١.٠٠
	%	١٠٠	٦٠.٧٦	١٤.٠٤	١١.٠٩	٩.٧٨	٢.٧٨	١.٥٦	١٠٠.٠٠	
جملة عام ٢٠٠٦	عدد	١٤٦٧٧	٩٠٦٤	١٩٩١	١٥٦٣	١٤٣٥	٤٠٤	٢٢٠	١٤٦٧٧	١٨٢١.٠٠
	%	١٠٠	٦١.٧٦	١٣.٥٧	١٠.٦٥	٩.٧٨	٢.٧٥	١.٥٠	١٠٠.٠٠	

المصدر : **من حساب الباحث اعتمادا على**

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد العام ١٩٨٦ – خصائص المنشآت محافظة شمال سيناء– جدول رقم (٤) ص ٩ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد العام ١٩٩٦– النتائج التفصيلية لتعداد المنشآت محافظة شمال سيناء – جدول رقم (٥) ص ١٢ .

▪الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد العام ٢٠٠٦ – النتائج النهائية لتعداد المنشآت عام ٢٠٠٦- محافظة شمال سيناء – الجزء الأول- جدول رقم (٥) ص١٣.

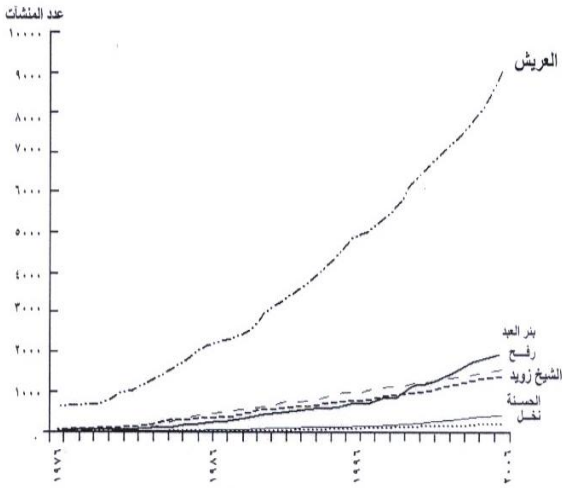

شكل رقم (٣) تطور عدد المنشآت فى محافظة شمال سيناء فيما بين عامى ١٩٧٦ و ٢٠٠٦

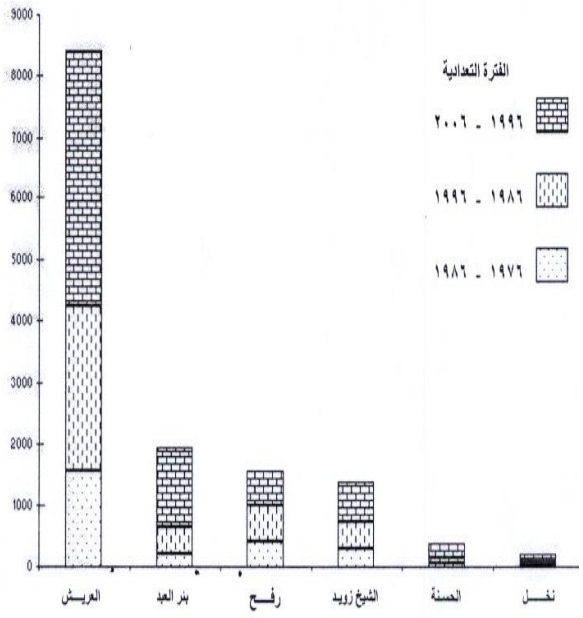

شكل رقم (٥) المنشآت العاملة المستحدثة بين عامى ١٩٧٦و ٢٠٠٦ فى المراكز الادارية لمحافظة شمال سيناء

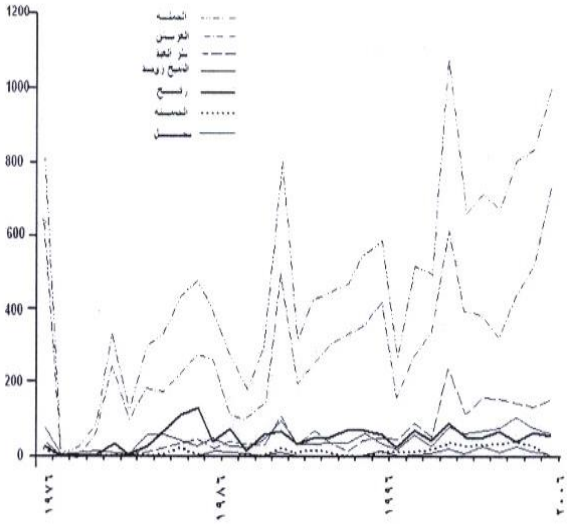

شكل رقم (٤) المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتا (عدا الحكومية) عام ١٩٧٦ والزيادة السنوية فيها حتى عام ٢٠٠٦ فى محافظة شمال سيناء

وبدراسة الجدول رقم (٣) والأشكال أرقام (٣) و (٤) و (٥) يستنتج التالى :

- تتباين بصورة واضحة أعداد المنشآت الجديدة بين عام وآخر ، ومن مركز إلى آخر ، وبين الريف والحضر بما يعكس عشوائية واضحة غير متأثرة بضوابط محددة ، وإن بدت فى سنواتها الأولى مصاحبة للعودة الكاملة لسيناء تحت السيادة المصرية ، وتسجل عدة قفزات على فترات متباينة يرتبط بعضها بالأحداث الداخلية ممثلة فى : انتخابات مجلسى الشعب والشورى ، ورئاسة الجمهورية ؛ لما صاحبها من نشاط إعلامى بمد الخدمات إلى العشوائيات ، وتيسير استخراج

تـراخيص البنـاء ، وتمليـك الأرض والعقـارات للمنتفعين بها ، وجميعها مغريات حافزة لنشاط البناء والتعمير ، يسعى أصحابه إلى مسايرة العصر فى جماليات ومكونات البناء

- يمثـل الشـكلان الفجـوة الواضـحة بـين مركـز العريش من ناحية وباقى مراكز شمال سيناء من ناحية أخرى ؛ تجسد قوة الجذب العمرانى والخدمى والسكانى لمدينـة العريش بأقسامها خاصـة قسم ثان العريش ، واستيعاب المدينـة لنحو ٦١٪ من مجموع المنشآت المنشأة بين عامى ١٩٧٦ و ٢٠٠٦ بمتوسط ٢٨١ منشأة / عـام ، ويشـغل بـذلك المرتبـة الأولـى ، يليـه مركزى بئر العبد ورفح فى المرتبتين الثانيـة والثالثـة بمتوسـط ٦٥ و ٥١ منشـأة / عـام (بمعـدل يقـل عـن ٤/١، ٥/١ مثيلـه لمدينـة العريش) للفترة ذاتها ، ويعكس ذلك استفادة مركزى بئر العبد ورفح من موقعيهما الجغرافى ، فـالأول يشـهد التنميـة الزراعيـة والثـانى يلبـى احتياجـات الفلسـطينيين فـى قطـاع غـزة مـن السلع والخدمات أثناء فتح معبر رفح أو من خلال التهريب عبر الأنفاق[*] .

ويـأتى مركـز الشـيخ زويـد فـى المرتبـة الرابعـة بمتوسـط زيـادة سـنوية للمنشـآت تعـادل ٤٥ منشأة / عام بأقل من ٦/١ مثلها لمدينـة العـريش ، ويحتـل مركـزا نخـل والحسـنة المـرتبتين الأولـى والثانيـة فـى ذيـل قائمـة الترتيب بدلالة التصاق منحنى الزيادة السنوية للمنشآت فيهما بالمحور السينى حتى لا يكاد يبين فى بعض السنوات ، ولعل ذلك لتطوح موقعهما فى وسط سيناء ، فضلاً عن الإهمال الواضـح لبـرامج التنميـة ومشـروعاتها بهـذا النطاق الحيوى فى سيناء ، فتبدو العديد من قرى وسط سيناء وكأنها فـى معزل رسمت حدوده البيئـة الصـحراوية وغيـاب الكثيـر مـن الخدمات[**] وتظهر صورته فى خطوط الزمن وبصماته على وجوه الصغار والكبار على حد سـواء ، فضـلاً عـن ارتفـاع معـدلات الأميـة، والبطالة ، والفقر بين سكانها.

- توضـح دراسـة التطـور العـددى للمنشـآت فـى محافظـة شـمال سـيناء ، عمـق الفجـوة بـين مركز العريش من ناحية ومراكز المحافظة من ناحيـة أخرى ، وبـين مراكـز الشـريط السـاحلى للمحافظة وعمقها الصحراوى من ناحية أخرى ، تشير بوضوح إلى حتمية تنمية وسط سيناء . إما بتحويل بعض القرى الرئيسية إلى مدن على غرار القسيمة ورمانة ، أو تحويل مركزى الحسـنة ونخـل إلـى محافظـة مسـتقلة وتعزيـز برامج ومشروعات التنمية فيها.

(*) لوحظ فى الآونة الأخيرة خاصة بعد العدوان الاسرائيلى علـى قطـاع غزة (٢٠٠٨/٢٠٠٩) واسـتهدافها الأنفـاق بـين شـطرى رفـح ، انتقـال بعـض المقيمـين (مـن أبنـاء الـوادى والـدلتا) بـرفح المصـرية إلـى الاسـتقرار بمدينـة العريش

(**) فى زيارة ميدانية إلى قرية المنبطح مركز الحسنة ، عـانى الباحث مـن مشقة الوصـول ولفت الانتبـاه كثيـراً مـن سـيارات النصـف نقـل والسـيارات الخاصـة بـدون لوحات معدنية .

ويتباين متوسط نمو المنشآت بمدى واضح بين مراكز شمال سيناء ؛ ويتجلى ذلك بمقارنة المراكز ببعضها البعض على أساس أى من الفرضين التاليين :

- **انحراف نمو المنشآت فى أى من مراكز شمال سيناء عن المتوسط العام للمحافظة .**
- انحراف نمو المنشآت عن متوسط مركز العريش .

ويوضح الفرض الأول أنه باستثناء مركز العريش لم يحقق أى من مراكز المحافظة نمواً لمنشآته العاملة بما يتفق أو يقترب من متوسط عام المحافظة ، فحقق مركز بئر العبد ٨٤ ٪ من المتوسط العام ، يليه مركز رفح بنسبة ٦٧ ٪ ، فمركز الشيخ زويد بنسبة٥٩٪، ثم مركزى الحسنة ونخل بنسبة١٧٪ و٠.٠٩٪على التوالى

ويعكس ذلك القصور والتقصير فى تنمية وتعمير وسط سيناء (نخل والحسنة) يوضحه تدنى نسبة نمو المنشآت بهما إلى ٩١ ٪ و ٨٣ ٪ من نصيبهما فى المتوسط العام للمحافظة .

وبتطبيق الفرض الثانى : يلاحظ أن المنشآت المنفذة فى مركز العريش فى عام واحد تحتاج إلى ٤١ عام لتنفيذها فى مركز نخل و ٢٢ عام لتنفيذها فى مركز الحسنة ، و ٦ أعوام تقريباً لتنفيذها فى الشيخ زويد ورفح ، و ٤ أعوام لتنفيذها فى بئر العبد .

وبصورة أخرى أنه إذا كان نمو المنشآت يجسد صورة التعمير والتنمية ، فإنه فى الوقت الذى يستمر الاهتمام بتعمير وتنمية مركز العريش وعلى مدار الساعة ، فقد شغل هذا الاهتمام ٧ ، ٦ ، ٥ ، ١.٤ ، ٠.٧ سنة تقريباً فى مراكز : بئر العبد ، ورفح ، والشيخ زويد ، والحسنة ونخل بترتيبها خلال الثلاثين عاماً الماضية أو أن المنشآت المستحدثة بمركز العريش فى تسعة أشهر تقريباً تعادل فى مجموعها تلك المنشأة فى مركز نخل على مدى ثلاثين عاماً .

٢ – تطور منشآت المشروعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء طبقاً لحالة العمل

تأتى سيناء فى المركز الثالث فى قاعدة المحافظات المصرية من حيث مجموع المنشآت بنسبة ٠.٥٪ من مجموعها فى مصر، وتعادل بذلك نسبتها من سكان مصر ٠.٤٧٪ تبعاً لتعداد ٢٠٠٦.

وتزايد مجموع المنشآت بمحافظة شمال سيناء فيما بين عامى ١٩٨٦و ٢٠٠٦ بمعدل نمو سنوى ١١.٢٪ بمتوسط زيادة قدرها ٨٠٠ منشأة / عام ، تعادل منشأة واحدة لكل واحد من بين سبعة من السكان(١٥ سنة فأكثر) للفترة ذاتها ويعكس ذلك الاتجاه إلى العمل الحر بالمشروعات الصغيرة، ويؤكد ذلك تحسن النسبة بين مجموع المنشآت ومجموع السكان (١٥ سنة فأكثر)، فى التعدادات الثلاث الأخيرة من منشأة واحدة لكل ثلاثة عشر من السكان عام ١٩٨٦ صعوداً إلى ١: ١١.٦فى تعداد ١٩٩٦ ثم ٩:١ فى تعداد ٢٠٠٦.

ويوضح الجدول رقم (٤) التطور العددى والنسبى للمنشآت طبقاً لحالة العمل فى محافظة

شـــمال ســـيناء فـــى أعـــوام ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦.

ويستنتج من دراسة الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٦) ما يلى :

- رغم الزيادة العددية للمنشآت فإن تتبع تطورها النسبى تبعاً لحالتها العملية يوضح تراجع نسبة المنشآت العاملة من ٦٤٪ لجملة المنشآت عام ١٩٨٦إلى ٥٩٪ ثم ٥٣٪ فى عـــامى ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ علـــى التـــوالى، وبالمقابل زيادة نسبة المنشآت الخالية وتحت التجهيز من٢٣٪ إلى ٣١٪، ٤٠ ٪ تقريباً من جملة المنشآت فى التعدادات السابقة على التوالى ؛ ويرجع ذلك إلى أن بعض أصحاب الورش الحرفية يمتلكون منشأة خالية أو تحت التجهيز فى المناطق الصناعية المستحدثة وأخرى عاملة داخل الكتلة السكنية ، وتخصيص كل أو جزء من الطابق الأرضى فى البنايات الجديدة للمحلات التجارية ؛ لارتفاع تكلفة إعادة التخصيص بعد الترخيص بالبناء.

جدول رقم (٤) التطور العددى والنسبى لمنشآت المشروعات الصغيرة طبقاً لحالة العمل بمحافظة شمال سيناء

فيما بين ١٩٨٦ ، ٢٠٠٦

البيان	منشآت المشروعات الصغيرة طبقاً لحالة العمل		
	شمال سيناء	الجمهورية	المحافظات

	عام ١٩٨٦		عام ١٩٩٦		عام ٢٠٠٦		عام ٢٠٠٦	الصحراوية عام ٢٠٠٦
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	%	%
منشآت عاملة	٤٥٦٦	٦٣.٩٨	٧٦٣٨	٥٩.١	١٢٣١٦	٥٣.٢	%٥٧.٧	%٥٠.٥٥
منشآت مغلقة (مؤقتاً + دائماً)	٩٣٥	١٣.١	١٠٥٦	٨.٢	١٥٨٥	٦.٨	%١٨.١	% ٢١.٥٧
منشآت خالية وتحت التجهيز	١٦٣٦	٢٢.٩٢	٤٠٢٤	٣١.٢	٩٢٣٨	٣٩.٩	%٢٤	%٢٧.٤٢
أخرى	--	--	١٩٨	١.٥	١٣	٠.٠١	%٠.٢	% ٠.٤٥
الجملة	٧١٣٧	١٠٠	١٢٩١٦	١٠٠	٢٣١٥٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : من حساب الباحث بالاعتماد على :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : النتائج النهائية لمنشآت محافظة شمال سيناء بيانات ١٩٨٦ جدول رقم (١) ص ١ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : النتائج النهائية لمنشآت محافظة شمال سيناء بيانات ١٩٩٦ جدول رقم (١) ص ١ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : النتائج الأولية لمنشآت محافظة شمال سيناء بيانات ٢٠٠٦ جدول رقم (١٨) ص ٦٩ .

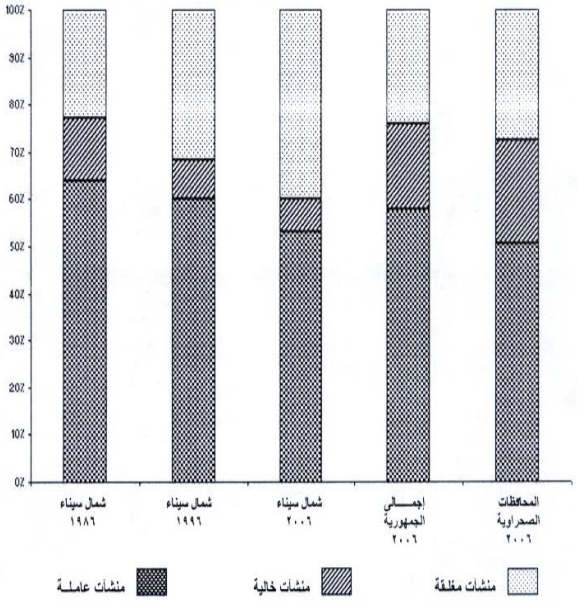

شكل رقم (٦) التغير النسبى المنشآت تبعاً لحالة العمل فى محافظة شمال سيناء فيما بين ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ مقارنه بالجمهورية والمحافظة الصحراوية عام ٢٠٠٦م

- تزايدت أعداد المنشآت المغلقة (مؤقتاً أو نهائياً إضافة إلى المخازن المغلقة) مع تراجع نسبتها إلى مجموع المنشآت فى التعدادات الثلاث من ١٣.١٪ عام ١٩٨٦ إلى ٨.٢٪ و ٦.٨٪ فى عامى ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ على التوالى ، ويشير

التراجع فى نسبة المنشآت العاملة إلى كثرة المنشآت المتنافسة فى النشاط الواحد، ومن ثم تعثر بعضها لعدم تحقيق الأهداف المرجوة منه؛ ولذلك يتوقف بعضها مؤقتاً لفترة من الوقت لتغيير مسار النشاط، ويبصر ذلك المتبصر فى تجواله بالشوارع الرئيسية فى أى من مدن شمال سيناء ؛ حيث تبدل بعض المنشآت نشاطها و ثيابها بثياب جديدة تساير الجديد فى ملامح الحياة، يتجسد فى كثرة محلات بيع أجهزة المحمول وصيانتها، وكذا مراكز النت والكمبيوتر.

- توضح المقارنة بين هيكل منشآت المشروعات الصغيرة تبعاً لحالة العمل فى كل من محافظة شمال سيناء والمحافظات الصحراوية فى مصر، تحسناً ملحوظاً فى شمال سيناء يدل عليه ارتفاع نسبة المنشآت العاملة وتحت التجهيز والخالية وانخفاض نسبة المنشآت المغلقة قياساً بمثلها فى المحافظات الصحراوية، خاصةً إذا أحسن استغلال المنشآت الخالية وتحت التجهيز واندماجهما فى المنشآت العاملة.

٣ – التوزيع الجغرافى لمنشآت المشروعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء

يوضح الجدول رقم (٥) التوزيع العددى والنسبى لمنشآت المشروعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء فى تعدادات١٩٨٦و ١٩٩٦و ٢٠٠٦،ويستنتج من دراسته والشكل(٧) ما يلى:

- يستأثر مركز العريش بأكثر من نصف مجموع المنشآت فى محافظة شمال سيناء فى التعدادات المشار إليها.
- حافظت مراكز العريش، والشيخ وزيد، والحسنة، ونخل على الرتب الأولى، والثالثة، والخامسة، والسادسة بترتيبها من حيث عدد ونسبة المنشآت إلى جملتها فى التعدادات الثلاث بترتيبها.
- استقر مركزا رفح، وبئر العبد ،فى المرتبتين الثانية والرابعة على التوالى فى تعدادى ١٩٨٦ و ١٩٩٦ ثم تبادلتا المراتب ذاتها فى تعداد ٢٠٠٦.
- تراجعت نسبة المنشآت فى مراكز :العريش والشيخ زويد، ورفح، ونخل قياساً بمجموع المنشآت فى محافظة شمال سيناء فى تعدادى ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ على التوالى، وبالمقابل تحسنت نسبتها من ١١٪ إلى ١٦٪ تقريباً فى مركز بئر العبد ليصعد من المرتبة الرابعة إلى الثانية فى التعدادين على التوالى.

جدول رقم (٥) التطور العددى والنسبى لمنشآت المشروعات الصغيرة فى مراكز شمال سيناء فى تعدادات ١٩٨٦ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٦

المركز/ البيان		١٩٨٦		١٩٩٦		٢٠٠٦	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
العريش	ريف	--	--	٢١	٠.٢	١٧٣	٠.٨
	حضر	٤١٠٦	٥٧.٥	٢٥٧٨	٥٨.٧	١٢٢٦٥	٥٣.٠٠
بئر العبد	ريف	٥٣٣	٧.٥	٨٨٨	٦.٩	٢٥٤٨	١١
	حضر	٢٣١	٣.٢	٥٢٦	٤.١	١٢٣٦	٥.٣
الشيخ زويد	ريف	٣٦٢	٥.١	٥٢٩	٤.١	٩٣٧	٤
	حضر	٦٣٢	٨.٩	١٠٤٨	٨.١	١٨٧٠	٨.١
رفح	ريف	١٠٨	١.٥	٣٥٨	٢.٨	٦٣١	٢.٧
	حضر	٩٣١	١٣.٠	١٣٢٧	١٠.٣	١٩٥٥	٨.٤
الحسنة	ريف	١١٦	١.٦	٢٧٠	٢.١	٩١٦	٤
	حضر	٤٢	٠.٦	١٠٥	٠.٨	٢٠٢	٠.٩
نخل	ريف	٢١	٠.٣	١١٥	٠.٩	١١٠	٠.٥
	حضر	٥٥	٠.٨	١٥١	١.٢	٣٠٩	١.٣
الجملة	ريف	١١٤٠	١٦	٢١٨١	١٦.٩	٥٣١٥	٢٣
	حضر	٥٩٩٧	٨٤	١٠٧٣٥	٨٣.١	١٧٨٣٧	٧٧
	المجموع	٧١٣٧	١٠٠	١٢٩١٦	١٠٠	٢٣١٥٢	١٠٠

المصدر : المرجع السابق :

- تعداد ١٩٨٦، جدول رقم (١) ص ١.
- تعداد ١٩٩٦، جدول رقم (١) ص ١.
- تعداد ٢٠٠٦، النتائج الأولية ،جدول رقم (١٨) ص ص ٦٩ – ٧٠ .

ولعل ذلك يرجع إلى التوسع الزراعى المصاحب لترعة السلام فى زمام المركز وما صاحبه من استقرار وتوطن للبدو، وتناثر القرى والتجمعات التى تتبعها وطول المسافات فيما بينها ، ويحتم ذلك ضرورة التأقلم والتكيف مع الواقع الجديد والاعتماد على الذات فى سد الاحتياجات ؛ حيث يقع عبء التنمية[١٧] الأساسى على العنصر البشرى سواء المقيم بها أو المدفوع إليها. وتمثل القرى فى مركز بئر العبد نحو ٤٠٪ من جملتها بمحافظة شمال سيناء ويدل على حداثة العديد منها أسماء : الأحرار ، الشهداء ، ٦ أكتوبر ، الكرامة ، السلام ، النصر ، النجاح ، السادات ، وغيرها من العمران المستحدث بعد تحرير سيناء.

- شهدت الفترة بين عامى ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ زيادة فى عدد المنشآت قدرها ١٦٠١٥ منشأة توزعت بين الريف والحضر بنسبة ٢٦.١٪ و ٧٣.٩٪ على على التوالى، وتقاسمت المنشآت العاملة وتلك الخالية وتحت التجهيز ٩٦٪ من جملتها، وشغلت المنشآت المغلقة النسبة الباقية.

- تراجعت نسبة المنشآت فى حواضر المراكز الإدارية لشمال سيناء من ٨٤٪ إلى ٨٣٪ ثم ٧٧٪ فى تعدادات أعوام ١٩٨٦ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ بترتيبها، وبالمقابل زادت نسبة المنشآت فى الريف من ١٦٪ إلى ١٧٪ ثم ٢٣٪ فى الأعوام ذاتها على التوالى.

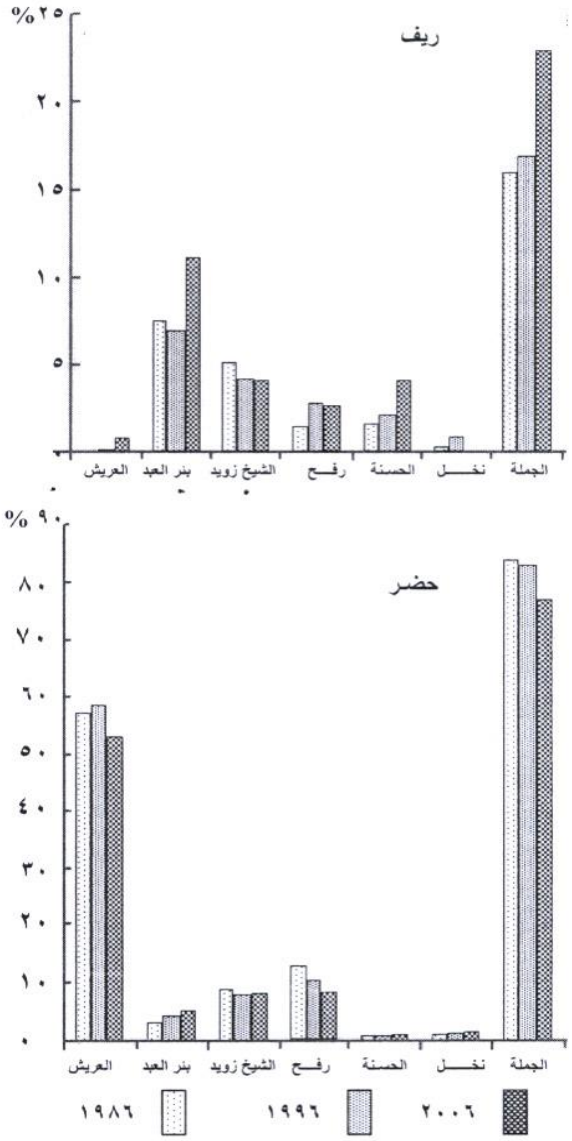

شكل رقم (٨) التوزيع النسبى للمنشآت فى الريف والحضر بمحافظة شمال سيناء أعوام ١٩٨٦ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٦

وينطبق ذلك مع اختلاف النسب على النحو المبين بالجدول على المنشآت العاملة، وبالمقابل تزايد عدد المنشآت الخالية وتحت التجهيز فى ريف شمال سيناء إلى ضعف مثلها

---

[١٧] مجدى غانم عبد الفضيل : دروس فى التنمية البشرية من مشروع توطين البدو بشمال سيناء – فصلة فى الملتقى العلمى الأول نحو استراتيجية للتنمية البشرية لدعم المشروع القومى لتنمية سيناء ، العريش ٢٠/٢٢ أبريل ١٩٩٩ صـ٧٣– ٧٤

وزيادة ٠.٣٪ وإلى ضعف مثلها مطروحاً منه ٠.٣٪ فى حواضر المحافظة وجملتها عام ٢٠٠٦ قياساً بعام ١٩٨٦.

ويرجع ارتفاع عدد ونسبة المنشآت فى الريف إلى تغير شكل العمران الريفى وتركيبه ؛ دلالة ذلك انتشار البنايات متعددة الطوابق والمحلات التجارية المتاجرة فيما كان مقصوراً على المدن مثل محلات : بيع الأثاث، والأجهزة الكهربائية والالكترونية، والملابس الجاهزة، ومراكز النت والسنترالات الخاصة ومحلات بيع وصيانة أجهزة المحمول ... وغيرها مما تبصره العين أو تقرأ دلالته بمسميات عربية وأحياناً أجنبية فى القرى الرئيسية أو توابعها خاصة فى مراكز النطاق الشمالى للمحافظة (بئر العبد،العريش،الشيخ زويد،رفح)؛ **ويفسر ذلك بارتفاع نسبة التعليم فى الريف وغياب فرص العمل الوظيفى للخريجين.**

- تزيد نسبة المنشآت العاملة بالريف إلى مجموع المنشآت به، مقارنة بالنسبة ذاتها فى الحضر أو كنسبة من جملة المنشآت فى المحافظة فى التعدادات المشار إليها ؛ ويرجع ذلك إلى تباعد العمران الريفى وضرورة توفر الضروريات اليومية الدائمة والعاجلة وبتسهيلات فى تكلفة وزمن الحصول عليها وبمعنى آخر فى متناول اليد، خاصةً وأن هذه المنشآت تقوم بدور التوزيع للسلع الضرورية ويقوم بهذا الدور أياً من أفراد الأسرة (بدون أجر) ومن ثم لا تمثل عبئاً أو خسارة لرب الأسرة، ويؤكد ذلك ارتفاع معامل توطن المنشآت العاملة فى مركز نخل إلى ١.٣٩ متقدماً على جميع مراكز المحافظة رغم ترتيبه الأخير بالنسبة لمجموع المنشآت ونسبتها ، فى حين يرجع انخفاض نسبة المنشآت العاملة إلى مجموع المنشآت فى الحضر إلى الزيادة فى أعداد المنشآت الخالية وتحت التجهيز والتى وصلت إلى ٤٤٪ عام ٢٠٠٦ قافزة من ٢٤٪ عام ١٩٨٦ فى مقابل ٢٣٪ و ١٥٪ بالريف فى العامين بترتيبهما.

٤ - ملكية منشآت المشروعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء :

يقصد بملكية المنشأة ذلك القطاع المالك لها والمسيطر على إدارتها ويصنف إلى القطاع: الحكومى، والأعمال العام ، والخاص بشقيه الاستثمارى والعادى، والمشترك، والتعاونى، والجمعيات والمؤسسات الأهلية، وأخرى...

ويوضح الجدول رقم (٦) التوزيع النسبى للمنشآت تبعاً للقطاع فى محافظة شمال سيناء فى أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦.

جدول رقم (٦) التوزيع النسبى للمنشآت تبعاً للقطاع

فى محافظة شمال سيناء فيما بين ١٩٨٦ ، ٢٠٠٦.

البيان		القطاع الخاص عادى واستثمارى	القطاع الحكومى	قطاع الأعمال العام	أخرى (مشترك + تعاونى + جمعيات أهلية ...)
٢٠٠٦	حضر	٦٦.٧	٧.٩	١.٥	٠.٩
	ريف	١٥.٩	٦.٣	٠.٥	٠.٣
	جملة	٨٢.٥	١٤.٢	٢	١.٢
١٩٩٦	حضر	٦٢.٧	١٤	١.٧	١
	ريف	٩.٦	١٠.٢	٠.٥	٠.٣
	جملة	٧٢.٣	٢٤.٢	٢.٢	١.٣
١٩٨٦	حضر	٥٩	١٦.٦	١.٤	٥.٤
	ريف	٩.٩	٦.٥	٠.٣	٠.٨
	جملة	٦٨.٩	٢٣.١	١.٧	٦.٢

المصدر : من حساب الباحث اعتماداً على :-

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : تعداد المنشآت لمحافظة شمال سيناء عام ٢٠٠٦ جدول رقم (٢) ص ص ٢- ٥
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : تعداد المنشآت لمحافظة شمال سيناء عام ١٩٩٦ جدول رقم (٢) ص ص ٢ - ٤
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : تعداد المنشآت لمحافظة شمال سيناء عام ١٩٨٦ جدول رقم (٢) ص ص ٢ - ٦

وبدراسة الجدول رقم (٦) يستنتج :

توزعت المنشآت تبعاً للقطاع المالك لها فى عام ٢٠٠٦ بما نسبته ٨٢.٥٪ للقطاع الخاص بشقيه (الاستثمارى والعادى) و ١٤.٣٪ للقطاع الحكومى و ٢٪ لقطاع الأعمال العام والنسبة الباقية ١.٢٪ لأنماط الملكية الأخرى (المشترك والتعاونى والجمعيات والمؤسسات الأهلية و غيرها...).

ويعكس ارتفاع نسبة الملكية الخاصة اتجاه الحكومة إلى خصخصة القطاع العام واتباع سياسة اقتصاديات السوق والتى تعطى القطاع الخاص الدور الريادى فى التنمية والاستثمار، يوضح ذلك ارتفاع نسبة المنشآت المملوكة للقطاع الخاص من ٦٨.٩٪ من مجموع المنشآت عام ١٩٨٦ إلى ٧٢.٣٪ عام ١٩٩٦ ثم ٨٢.٥٪ عام ٢٠٠٦، فى حين تراجعت نسبة المنشآت الحكومية من ٢٤.٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٤.٣٪ عام ٢٠٠٦ ، وتراجعت نسبة صور الملكية الأخرى من ١.٣٪ عام ١٩٩٦ إلى ١.٢٪ عام ٢٠٠٦ ويعكس ذلك توجهات السياسة الاقتصادية الداعمة للخصخصة، وأن نمو منشآت القطاع الخاص جاء على حساب تراجع نسبة المنشآت فيما عداه من صور الملكية الأخرى.

وتوضح الفروق النسبية للقطاعات المختلفة من تعداد إلى آخر تراجع نسبة المنشآت الحكومية وأنماط الملكية الأخرى (مشترك ، تعاونى ، جمعيات ومؤسسات أهلية ...) باستمرار لتسجل إنخفاضاً قدره ١٣.٩٪ من جملة المنشآت فيما بين عامى ١٩٨٦ و ٢٠٠٦، يحسب لصالح القطاع الخاص ١٣.٦٪ ، وقطاع الأعمال العام ٠.٣٪.

وبفرض ثبات نسبة منشآت القطاع الحكومى عند (١) ، وقياس باقى القطاعات بها ،فقد تغيرت نسبة منشآت القطاع الخاص فى الريف من ١.٥ إلى ٢.٥ وفى الحضر من ٣.٦ إلى ٨.٤ فى تعدادى ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ على التوالى.

وشهدت الفترة بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٩٦ دوراً ملموساً فى تنمية القطاع الريفى بمحافظة شمال سيناء ؛ ظهر فى زيادة نسبة المنشآت الحكومية بين العامين بنسبة ٣.٧٪ ، وسجل القطاع الحكومى ٤٩.٧٪ من مجموع المنشآت فى الريف عام ١٩٩٦ مقابل ١٧.٦٪ فى الحضر، وفى الفترة التعدادية الأخيرة (١٩٩٦–٢٠٠٦) نشط القطاع الخاص فى الريف والحضر على حد سواء على حساب كل أنماط الملكية.

وشهد مركزا : الحسنة ونخل أعلى معدل نمو لمنشآت القطاع : الحكومى، والأعمال العام، والخاص، وبمتوسط ٣٠.٩٪ و ٢٩.٤٪ سنوياً لمجموع المنشآت للفترة ١٩٨٦ / ٢٠٠٦ ، وسجل قطاع الأعمال العام أعلى معدل نمو للفترة ذاتها (٢٠.٣٪) تلاه القطاع الخاص بمعدل ٢٠.٢٪ سنوياً.

وشغل مركز الحسنة المرتبة الثانية بين مراكز شمال سيناء من حيث معدل النمو السنوى للمنشآت بمتوسط ١٠.٦٪ للفترة التعدادية ١٩٩٦/١٩٨٦ ، بعد مركز نخل بمعدله ٢٧٪ ، ومتوسط ٢٤.٧٪ للفترة التعدادية ٢٠٠٦/١٩٩٦ بعد مركز بئر العبد بمعدل ٣٤.٦ ٪.

وتتباين النسبة بين المنشآت فى القطاعات المختلفة من منشأة واحدة للقطاع : المشترك والتعاونى والجمعيات والمؤسسات الأهلية، إلى منشأتين لقطاع الأعمال العام، واثنتى عشرة منشأة للقطاع الحكومى، إلى تسع وستين منشأة للقطاع الخاص عام ٢٠٠٦.

٥ – كثافة منشآت المشروعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء

تبين العلاقة العامة بين التوزيع العددى لمجموع منشآت المشروعات الصغيرة ومساحات المراكز الإدارية لمحافظة شمال سيناء (الشكلان رقما (٨) و (٩))، تبايناً كبيراً فى كثافة المنشآت يتراوح بين منشأة واحدة لكل ٠.٠٦ كم^{٢} فى مركز العريش، إلى منشأة لكل ٢٥ كم^{٢} فى مركز نخل.

ويشير ذلك إلى تباعد المنشآت بمتوسط ٢٥٠ متر فى مركز العريش، وخمس كيلو مترات فى مركز نخل(*) ؛ ويعكس هذا التفاوت سهولة

(*) يعد ذلك فرضاً نظرياً يفترض أن المسافة بين أى منشأة وأخرى تسير فى خط مستقيم ، ويتنافى ذلك مع الواقع فالمسافة بين أى نقطتين داخل المدينة نادراً ما تكون

الحصول على خدمات المنشآت بمتوسط ٣ دقائق تقريباً فى العريش إلى ساعة على الأقل فى نخل، تقل أوتزيد تبعاً لوظيفة المنشأة ، وسهولة الانتقال إليها ، ودرجة تلبية السلع أو الخدمات المعروضة بالمنشأة لحاجات السكان ؛ فالتدقيق فى حجم المنشآت ووظائفها يظهر تدرجها فى نظام هرمى ، يبدأ من المنشآت التى تلبى الاحتياج اليومى على مستوى المناطق السكنية (محلات البقالة ، السوبر ماركت ، ودور الحضانة ، وصالونات الحلاقة ، ...) وصولاً إلى درجة الاحتياج الموسمى أو السنوى على مستوى مراكز المدن وقاعدة المحافظة ؛ ومن ثم يتباين حجم المنشآت وعددها بتباين النمط العمرانى (قرية – مدينة) من منشآت صغيرة لا يحقق أحدها اكتفاءً ذاتياً فى القرية إلى مناطق تجارية أو خدمية متكاملة أو متخصصة فى المدينة يخضع التعامل معها إلى :

- أن المستهلك يتعامل مع المنشآت كلها وليس مع واحد فقط بحكم أن أيا منها لا يلبى جميع الاحتياجات .
- تؤثر سهولة النقل وسرعة الانتقال وانخفاض تكاليفهما إضافة إلى جودة المنتج (سلعة أو خدمة) فى حركة المواطنين داخل المراكز العمرانية وفيما بينها وصولاً إلى إشباع احتياجاتهم .

ويعد مركز بئر العبد أقرب مراكز محافظة شمال سيناء إلى متوسطها العام بمتوسط منشأة لكل ١كم^2 تقريباً، ومتوسط تباعد ١كم بين منشأة وأخرى.

وتتغير الكثافة باستثناء المنشآت غير العاملة (المغلقة والخالية وتحت التجهيز) إلى منشأة واحدة عاملة لكل ٠.١ كم^2 فى مركز العريش، ومثلها لكل ٣٣.٣كم^2 فى مركز نخل، ويزيد مدى التباعد بين المنشآت إلى ٣٥٠متراً و ٥٨٠٠ متراً فى المركزين بترتيبهما، ودلالة ذلك حدة التباين الحضارى والعمرانى بين شمال المحافظة ممثلاً فى مراكز : العريش ورفح والشيخ زويد وبئر العبد ، حيث تصل كثافة المنشآت العاملة إلى منشأة واحدة لكل : ٠.١٢ ، ٠.٣٨ ، ٠.٥٦ ، ١.٧٢ كم^2 للمراكز بالترتيب، وبين مركزى الحسنة ونخل حيث الكثافة منشأة عاملة لكل ١٤.٣ كم^2 و ٣٣.٣كم^{2}بترتيبهما.

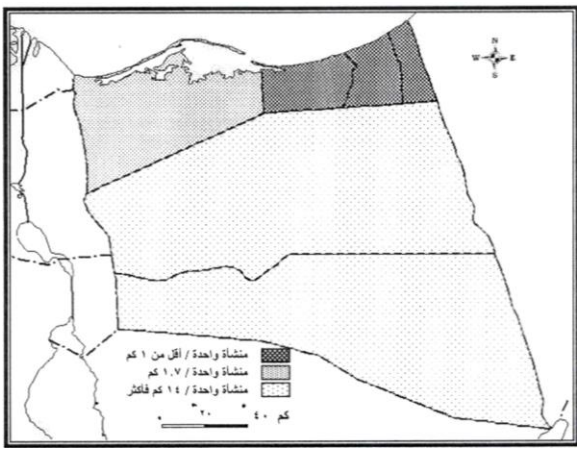

شكل رقم (٩) كثافة المنشآت فى محافظة شمال سناء عام ٢٠٠٦

خطاً مستقيماً ولكنها تتبع دائماً أضلاع المستطيلات وذلك لوجود المبانى والمنشآت واتجاهات الحركة و ...

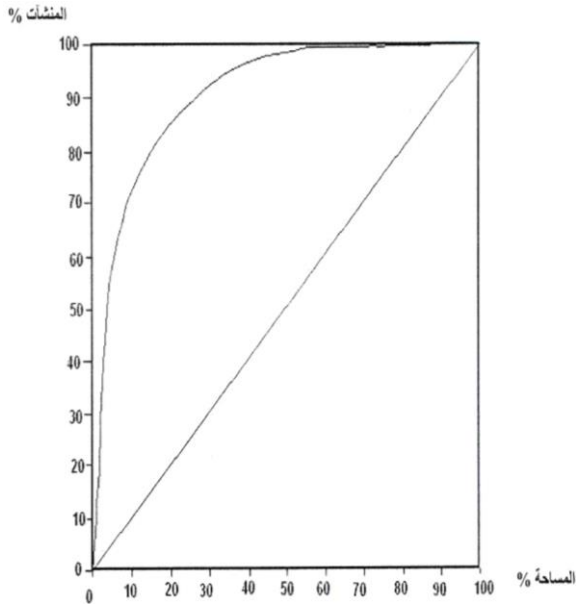

شكل رقم (١٠) منحنى لورنز للعلاقة بين توزيع المنشآت والصورة نفسها للعلاقة بين المنشآت والمساحة فى محافظة شمال سيناء عام ٢٠٠٦

عدد السكان (شكل رقم (١١)) فمتوسطها العام لمحافظة شمال سيناء منشأة لكل ١٥ نسمة، تتغير إلى منشأة واحدة لكل : ١١ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ نسمة فى مراكز : العريش،والشيخ زويد، وبئر العبد، والحسنة، ورفح، ونخل بالترتيب، ويعنى ذلك قلة فرص الاختيار ومحدودية التنوع وصعوبة الحصول على السلع والخدمات التى تقدمها المنشآت بالترتيب نفسه لمراكز المحافظة ، خاصة فى حضور عوامل : المسافة ، النقل وسهولة الانتقال بين المراكز وبعضها أو بين القرى داخل المركز الواحد .

والعلاقة بين عدد المنشآت والمساحة أو السكان أو عدد الأسر متكررة بقيم مختلفة فى تعداد ١٩٨٦ وما تلاه حتى عام ٢٠٠٦ ، متأثرة بمعدلات النمو السكانى ونمو العمران وترتيب المسكن، إلا أنها على وتيرة واحدة تأتى بمركز العريش فى المرتبة الأولى ، وتجعل من مركزى الحسنة ونخل خلفية تعانى من تخلخل واضح فى كثافة المنشآت وعلاقتها مع السكان.

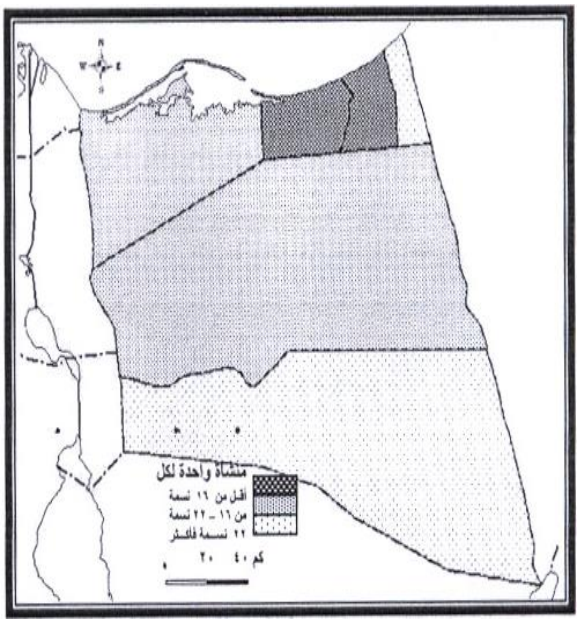

شكل رقم (١١) العلاقة بين المنشآت العاملة وعدد السكان فى محافظة شمال سيناء عام ٢٠٠٦م

٦ – الخصائص التعليمية لأصحاب العمل بالمشروعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء

تعكس العلاقة التبادلية بين الحالتين التعليمية والعملية لقوة العمل ، دور التعليم فى توليد فرص العمل ، ومدى الإفادة الاقتصادية من الحاصلين على مؤهلات علمية فى سوق العمل الحر ، وفى مشروعات التنمية الاقتصادية ؛ فالتعليم يتيح لأصحابه أفاقا أوسع وأرحب فى التعامل مع الحياة التى يسعون فى مناكبها[١٨] ومن ثم زيادة القدرة على الاستغلال الأنسب لموارد الثروة ، كما ترتبط

---

[١٨] حامد عمار : **التنمية البشرية فى الوطن العربى– المفاهيم – المؤشرات – الأوضاع ، ط١ ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٥**

الكفايـة الإنتاجيـة ، والمهـارات الفنيـة بـالتكوين الثقـافى والتعليمـى للقـوة العاملـة[١٩] وأن مستقبل البشـر لايقـدر بالمسـاحة ، والطاقـة ، والأرض الزراعية ، وإنما يحدده التطور الذكى للإنسانية ، كمـا ترتبط أهمية رأس المـال الإنسـانى بالمهـارات والمعرفة[٢٠]، فالمقدرة الفكرية ، والخيال والاختراع وتنظـيم التكنولوجيـات الجديـدة هـى العناصـر الاستراتيجية الرئيسية وأصبحت المهارات والمعرفة هما المصدر الوحيد للتفوق النسبى[٢١] .

ويتـيح تتبـع العلاقـات التبادليـة لأصـحاب العمـل أو العـاملين لحسـابهم فـى محافظـة شـمال سيناء مع المؤهلات العلمية (المستوى التعليمي) تبعـاً لتعـداد سـنة ٢٠٠٦[*] (شـكل رقـم (١٢)) الاستنتاجات التالية :

- يظهر الخط البيانى لتوزيع أصحاب الأعمال طبقا لرتب الحالـة التعليميـة شكلا من عدم الانتظام يسير فى خط منكسر ذو ثلاث قمم يرتقـى أعلاهـا أصـحاب الأعمـال مـن ذوى المؤهـــل المتوســـط بنســـبة ٣٠.٤ ٪ ، فالحاصلين على مؤهل جامعى بنسبة ٢١.٣ ٪ ثـم غيـر المتعلمـين بنسـبة ١٥.٧ ٪ . وبالمقابل يسجل أصحاب العمل ممن يعرفون القـراءة والكتابـة ، والحاصـلين علـى مؤهـل : فـوق المتوسـط والـدرجات العلميـة العليـا – دبلـوم عـال ، ماجسـتير ، دكتـوراه – النسـب التاليـة ١.٧ ٪ و ٦.٨ ٪ و ٠.٥ ٪ بترتيبها قياسا إلى جملة أصحاب العمل .
- يمثـل الأميـون ٢٤.٤ ٪ لمجمـوع قـوة العمـل (١٠ سنوات فأكثر) بمحافظـة شمال سيناء ، يدخل منهم ٢٨.٦ ٪ فى قوة العمل ، يمثلون ١٧.٥ ٪ لمجمـوع الـداخلين فـى قـوة العمـل ،ويتوزعون بنسب متباينـة تبعاً للحالـة العمليـة فيمثـل أصـحاب العمـل ١.٧ ٪ مـن جملـتهم داخل قوة العمل ، بنسبة ١٥.٧ ٪ من جملة أصـحاب العمـل فـى محافظـة شـمال سـيناء ، ويشغلون المرتبة الثالثة بين نظرائهم من حيث المسـتوى التعليمـى ودرجتـه ، ويمثـل الـذكور ٩٠ ٪ تقريبـا مـن جملـة الأميـين أصـحاب العمـل ، ويتوافـق ذلـك مـع نسـبة الـذكور مـن أصحاب العمل فى كافة المستويات التعليمية تقريبـا ، ويتركـز نشـاط أصـحاب العمـل مـن الأميين فى مجالات : الزراعة والصيد ٦٣ ٪ ، وتجارة الجملة والتجزئة ١١.٨ ٪ ، والتشييد والبناء ٨.٢ ٪، والنقل والتخزين ٥.٢٪ وتمثل هـذه المجـالات ٨٨.٢ ٪ مـن فـرص العمـل المتاحة للأميين بمحافظة شمال سيناء ، ومن

---

[١٩] صـلاح الـدين نـامق : اقتصـاديات السـكان فـى ظـل التضخم السكانى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٥٦

[٢٠] ثيودور شولتز – ترجمة سميرة بحر : كيفية التنمية البشرية، مكتبة الوعى العربى، القاهرة، د.ت ، ص ١٦ – ١٧

[٢١] ميتشـيكوكاكو – ترجمـة سـعد الـدين خرفـان ، رؤى مستقبلية ، عـالم المعرفـة ، العـدد ٢٧٠ يونيـو ٢٠٠١ ص ١٧١

[*] النسـب مـن حسـاب الباحـث اعتمـاداً علـى : الجهـاز المركـزى للتعبئـة العامـة والإحصـاء – التعـداد العـام للمنشآت بمحافظة شمال سيناء ٢٠٠٦ ، جدول رقم () ص

الملاحظات الميدانية يمكن تصنيف هذا النمط من أصحاب العمل إلى قسمين ، الأول : لا يحتاج أصحابه إلى مهارات عالية فى إدارة أعمالهم المتمثلة فى محلات بيع الخضر والفاكهة والأسماك ، والثانى : وتمثل الخبرة والتدريب المتواصل أو ما يمكن أن يطلق علية التعليم بالممارسة أساس عملهم ومنهم أصحاب العمل أو العاملون لحسابهم فى ورش الحدادة والعاملون فى مجال التشييد والبناء .

- يمثل الحاصلون على مؤهل متوسط ٣٨.٥ ٪ من جملة الداخلين فى قوة العمل ، يصنف ١.٥ ٪ من جملتهم كأصحاب عمل ، يعادلون ٣٠.٤ ٪ من جملة أصحاب العمل فى محافظة شمال سيناء ، وتتركز المجالات الرئيسية لعمل ذوى المؤهل المتوسط فى أنشطة: الزراعة والصيد ، الإدارة العامة والدفاع بنسبة ٤٨.٤ ٪ من مجموعهم مناصفة بين المجالين ، والنقل والتخزين ١٠ ٪ ، وتجارة الجملة والتجزئة ٨.٤ ٪ ، والتعليم ٧.٥ ٪ .

- يحتل المؤهلون جامعيا الرتبة الثالثة من جملة الداخلين فى قوة العمل بنسبة ١٦.٣ ٪، والرتبة الثانية من بين أصحاب العمل بنسبة ٢١.٣٪ ، ويعمل ثلاثة من بين كل أربعة منهم فى نشاطى التعليم والإدارة العامة والدفاع بنسبة ٤٦.١٪ و ٢٩.٩ ٪ بترتيبهما ، ثم أنشطة : تجارة الجملة والتجزئة ، والأنشطة العلمية والتقنية والصحة والعمل الاجتماعى وأنشطة الخدمات ويعمل بها مجتمعة ١١.٧ ٪ من جملة المؤهلين جامعيا.

- تقل نسبة أصحاب العمل الى أقل حد للحاصلين على الدرجات العلمية العليا (دبلوم عال ، وماجستير ، ودكتوراه) فمن بين ٤٣٦ فرداً (مجموع الحاصلين على الدرجات العلمية العليا) يعد ٨ ثمانية فقط من أصحاب العمل ، بنسبة ١.٨ ٪ من بين ذويهم و ٠.٤٣ من جملة أصحاب العمل ، ورغم قلة عددهم قياساً بأى من أصحاب العمل فى المستويات العلمية إلا أن المشاهدة الميدانية توضح الميزة النسبية لمشروعاتهم من حيث الحجم أو رأس المال المستثمر ؛ وتمثلها المشروعات العاملة فى مجالات : الحدايد والبويات ، الأدوات الكهربائية ، أدوات السباكة ، ومعاصر الزيتون، ومصانع الرخام ، ومصانع الطوب ، ومصانع البلاط ، والصيدليات، والعيادات الخاصة،ومعامل التحاليل ، ومعامل الأشعة .

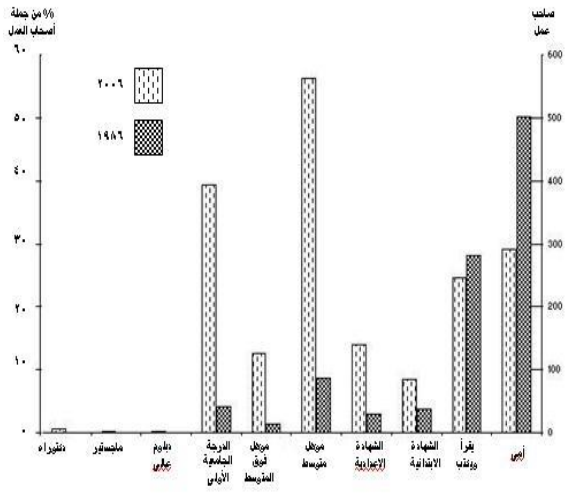

شكل رقم (١٢) الحالة التعليمية لأصحاب العمل فى محافظة شمال سيناء عامى ١٩٨٦ و ٢٠٠٦

ويوضح الشكل رقم (١٢) المقارنة بين أصحاب الأعمال تبعاً للمستوى التعليمى فى تعدادى ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ ، وبدراسته يستنتج ما يلى :

- ينتفى النسق ، وتغيب الدلالة المحددة لتوزيع أصحاب العمل تبعاً للمستوى التعليمى .
- تراجع عدد أصحاب العمل فى المستويين أمى، يقرأ ويكتب،بنحو ثلث عددهم تقريباً ، وبمعدل واحد منهم على الأقل لكل شهر للفترة بين١٩٨٦و ٢٠٠٦ .
- تراجعت نسبة أصحاب العمل من الأميين ومن يعرفون القراءة والكتابة إلى جملة أصحاب العمل من ٧٩ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢٩٪ عام ٢٠٠٦ وتقاسما التراجع بنسبة ٦ : ١ فيما بينهما على الترتيب.
- زاد عدد أصحاب العمل الحاصلين على شهادات دراسية عام ٢٠٠٦ لأكثر من ٦ أمثالهم عام ١٩٨٦ (٦٢٥٪) نصفهم تقريبا من ذوى المؤهل المتوسط وفوق المتوسط (٥٣.٣ ٪) وثلثهم للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى (٣١.٩٪)، وبمتوسط عام التحاق واحد على الأقل من الحاصلين على شهادة دراسية إلى أصحاب العمل كل أسبوع تقريباً للفترة بين١٩٨٦، ٢٠٠٦
- يفسر تراجع عدد الأميين ونسبتهم بين أصحاب العمل ؛ إلى تحسن الخدمة التعليمية فى محافظة شمال سيناء[*] ، وانفتاح المجتمع السيناوى لأبناء الوادى والدلتا بحيث أصبحت سيناء تمثل صورة مصغرة لنسيج السكان فى مصر[**]، واستقطاب سيناء الباحثين عن العمل من المؤهلين والحرفيين ، يضاف إلى ذلك أن نسبة[***] ٣٠ ٪ على الأقل من أصحاب العمل يجمعون بين الوظيفة وكونهم أصحاب عمل أو يعملون لحسابهم .

٧ – التغير النوعى فى هيكل المشروعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء :

يعتمد رصد واستشفاف الخطوط العريضة والمواصفات العامة لمعالم التحولات فى هيكل المشروعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء ، على بيان المؤشرات الدالة على هذه التحولات واتجاهات التغير النوعى و المكانى لمنشآتها فى الفترات التعدادية بين التعدادات الثلاث الأخيرة (١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦)؛ وتكشف النظرة الإجمالية مقومات التحول والتغير فى البناء الاقتصادى للمنشآت للفترة المشار إليها إلى عدد من الحقائق والثوابت أهمها :

(*) توضح بيانات مديرية التربية والتعليم بمحافظة شمال سيناء – إدارة الإحصاء والحاسب الآلى ، تزايد عدد المدارس (كافة المراحل) من ٥٢ مدرسة عام ١٩٨٠/١٩٧٩ إلى ٤٨٥ مدرسة عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ م وزاد عدد الطلاب من ١٥٩٨٤ طالب إلى ٨٢٩٦٩ فى العامين على التوالى .

(**) توضح المعايشة الميدانية للباحث أنه يقيم بشمال سيناء سكاناً يمثلون معظم المحافظات المصرية تقريباً

(***) ملاحظات الباحث من المعايشة الميدانية

- التزايد السكانى ، استوجب نموا للمنشآت الصغيرة لتلبية احتياجات المجتمع المحلى .
- الخطط التنموية لمحافظة شمال سيناء والتى أتاحت فرص العمل فى كافة المجالات.
- المبادرات الفردية المتمثلة فى انتقال أعداد من أبناء الوادى والدلتا من ذوى الكفاءات و المهارات المهنية والحرفية والمقاولين للمشاركة فى تعمير سيناء؛ والإفادة من فرص الترقى السريع وزيادة الدخل وامتلاك السكن(****) .
- توفير البنية الاقتصادية فى مناطق محددة (المناطق الصناعية) مجهزة بالخدمات والمرافق اللازمة لتوطين المشروعات الصغيرة ،والحرفية وتشجيع المستثمرين للاستفادة من مقومات المناطق وإمكاناتها .

وأهم سمات التغيير : تفوق التجار والقطاع التجارى وسيادة قطاع الخدمات بوجه عام على القطاعات المنتجة للسلع ،بما يعكس النمط الاستهلاكى للمجتمع السيناوى، وكان للمبادرات الفردية والقطاع الخاص السيادة فى هذا المجال ، فى حين اتجه دور الدولة إلى بناء البنية التحتية كالطرق والكهرباء والمياه .

وتبعا لمعيار الرتب ، يمكن تصنيف الأنشطة الاقتصادية إلى مجموعات يجمع بينها تقارب رتب المنشآت والعمالة فى عامى ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ من حيث : التحسن، أو الثبات ، أو التراجع ، أو التباين فى رتبة كل منهما أو أحدهما بالنسبة للأخر ، وتعكس الأنماط الأربعة حركة الحياة بين الواقع والمأمول ، فالواقع يوضح الأنشطة الجاذبة للعمالة والمنشآت والتى شهدت نمواً واضحاً فيهما، أو تقلصاً وتراجعاً يوضحه تراجع رتبهما ، ويدل نمو المنشآت بنسبة أعلى من العمالة على الرؤية المحلية للسيناويين فى استشراف المستقبل ، وعلى هذا الأساس يمكن تنميط الأنشطة الاقتصادية فى محافظة شمال سيناء إلى المجموعات التالية :

المجموعة الأولى :

وتظهر القراءة التحليلية لنتائج تعدادات المنشآت فى محافظة شمال سيناء أن نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات يأتى فى المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت أو العاملين بها بنسبة ٥٨ ٪ و ٦٩.١٪ و ٦٢.٢ ٪ من إجمالى المنشآت و ٤٣.٣٪ و ٥٠.٥ ٪ و ٤١.٢ ٪ من جملة العمالة فى المنشآت الصغيرة أعوام ١٩٨٦ و ١٩٩٦و ٢٠٠٦ على التوالى واستأثر النشاط بنسبة ٧٩.٦ ٪ من جملة المنشآت المستحدثة بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٩٦ ، وبنسبة ٥٤.٧ ٪ من جملة فرص العمل بالمنشآت الصغيرة للفترة ذاتها وتراجع نصيب النشاط من المنشآت وفرص العمل فى الفترة التعدادية الثانية (١٩٩٦/ ٢٠٠٦) إلى

(****) اللافت للانتباه كثرة الموظفين الممارسين للأعمال الحرفية أو يديرونها لحسابهم ويدل على ذلك امتداد العمل ببعض الأعمال (السباكة ، النجارة ، الكهرباء ، البلاط ،..) لوقت متأخر من الليل ، ويلمس ذلك بوضوح المقيمون بنطاق الدراسة

٥١.٨ ٪ و ٣٢.٨ ٪ وذلك للنمو الحادث فى مجموع الأنشطة . وتفسر المكانة المتقدمة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة على رأس هرم المنشآت الصغيرة لانخفاض عنصر المخاطرة ، وانخفاض حجم رأس المال المستثمر فيها ، وسهولة التسويق ، وسهولة إدارة المنشآت لمختلف الأعمار ، وتنامي الطلب على السلع المتداولة فيها ؛ لكونها تتعامل مع الاحتياجات اليومية للسكان فى مختلف الأعمار.

وتركزت مهمة قطاع التجارة أساساً فى تزويد السكان المقيمين أو العابرين بمختلف السلع الغذائية والاستهلاكية ؛ والتى تجد سوقاً محلياً رائجاً لها ، فضلا عن السوق المجاور فى قطاع غزة ، حيث تشكل هذه السلع أهم مشتريات الوافدين أو المتدفقين من القطاع سواء كانوا تجاراً أم جماعات مثلما حدث فى يناير ٢٠٠٨ .

وتستقطب العريش بـ ٦٢.٤ و ٦٥ ٪ من مجموع المنشآت العاملة فى فى تجارة الجملة والتجزئة وعمالتها فى محافظة شمال سيناء عام ١٩٩٦ وذلك لموقعها الجغرافى ، وثقلها الديموغرافى ، وتراثها التاريخى ، ونفوذها الإدارى والخدمى ؛ بحكم كونها قاعدة المحافظة ، وكان لهذه المعطيات أثرها الفاعل فى نمو المنشآت الاقتصادية بمدينة العريش لتستأثر بـ ٦٣.٥ ٪ من جملتها بمحافظة شمال سيناء.

وبالتوازى شهدت مراكز العمران على جانبى طريق القنطرة رفح صورة مماثلة لما حدث بمدينة العريش ، وإن كان بتفاوت كبير ودرجات أقل تتناسب والثقل السكانى لكل منها ، فتشغل بئر العبد ١٢.٢ ٪ والشيخ زويد ١٠.١ ٪، ورفح ٩.٢٪ من جملة العمالة بالمنشآت التجارية عام ١٩٩٦ ، ويتدنى نصيب الحسنة ونخل إلى ٣.٧ ٪ مناصفة بينهما .

واللافت هنا أن العاملين بتجارة الجملة والتجزئة يشغلون المرتبة الأولى فى جميع المراكز والأقسام بمحافظة شمال سيناء بنسب تتراوح بين ٣١.٧ ٪ فى قسم أول العريش ، إلى ٦٨ ٪ فى القسيمة

المجموعة الثانية:

وتشمل أنشطة الصناعات التحويلية، وخدمات المجتمع ، وخدمات الغذاء والإقامة، وتوضح دراستها تأرجح نشاط الصناعات التحويلية بمنشآته وعمالته بين الرتبتين الثانية والثالثة فى التعدادات الثلاث بين عامى ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ ، وبنسبة ٩٪ و ٩٪ و ٧.٩٪ من جملة المنشآت و ١٣.٧ ٪ و ١٣.٨ ٪ و ١٨ ٪ من جملة العمالة بالمنشآت الصغيرة على التوالى ، وشغل النشاط المرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت المستحدثة والثانية لفرص العمل المتولدة بها بين عامى ١٩٨٦ و٢٠٠٦ بنسبة ٧.٣ ٪ و ١٩.٣ ٪ لكل منهما على التوالى بمتوسط ٨.٤ عامل/ منشأة ؛ وتفسر الزيادة العددية للمنشآت والعمالة فى قطاع الصناعات التحويلية إلى استحداث العديد من الأنشطة الفرعية المنتمية للقطاع ، تلبية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والتى يمكن الوقوف عليها من المقارنة بين فروع

الصناعات التحويلية فى التعدادات الثلاث الأخيرة للمنشآت فى محافظة شمال سيناء ، ويعد النشاط الصناعى للأخشاب والمنتجات الخشبية الأكثر تأثراً بفقدها لنحو ربع عدد منشأتها عام ٢٠٠٦ ، وتراجع نسبتها من ٢.٧ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ١.٢ ٪ عام ٢٠٠٦ ، وتراجعت نسبة عمالتها من ٣ ٪ إلى ١.١ ٪ وهبوطها خمس درجات فى رتبة العمالة بين التعدادين ؛ ولعل هذا التراجع مرجعه لاحتياج النشاط إلى العمالة الفنية بمواصفات خاصة وعلى درجة عالية من الكفاءة والمهارة الحرفية ، وارتفاع أجورها ، فضلا إلى احتياج المنشآت والورش العاملة فى مجال صناعة الخشب إلى ميكنة وتقنية عالية نسبياً ، ومن ثم فالملاحظ من الواقع الميدانى أن معظم العاملين فى نهاية العقد الرابع من العمر على أحسن تقدير، فى حين يعمل الشباب فى مجال تسويق وتوزيع الأخشاب المصنعة (الأثاث، الباب ، والشباك ،...) أو التجارة فى الخشب الخام ويلاحظ ذلك بوضوح فى شارع سوق الخميس فى مدينة العريش ، وتقتصر المنشآت العاملة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والورق على التوزيع والتسويق فقط ، باستثناء قرية أبوطويلة (مركز الشيخ زويد) المشتهرة بصناعة الثوب السيناوى المطرز ، أما باقى المحلات العاملة فى مجال المنسوجات فتجلب معروضاتها من الملابس من مدن : بورسعيد، والقنطرة، والإسماعيلية،والقاهرة ، والعاشر من رمضان .

ويشغل نشاط خدمة المجتمع(*) الرتبتين ذاتهما بالتبادل مع الصناعات التحويلية بنسبة ١٦ ٪ و ٥.١ ٪ و١٢ ٪ لجملة المنشآت و ١٥.٦ ٪ و ٣.٧ ٪ و١٠.١٪ لجملة العمالة بالمنشآت فى التعدادات الثلاث على التوالى .

وتشغل المنشآت والعمالة التابعة لنشاط المطاعم والفنادق (خدمات الغذاء والإقامة) الرتبة الرابعة ، من حيث الترتيب العام للمنشآت والعمالة بنسبة ٥.٢ ٪ و ٥.٥ ٪ و ٦.٦ ٪ من مجموع المنشآت العاملة فى محافظة شمال سيناء أعوام ١٩٨٦ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ على التوالى ، وبنسبة ٦.٤ ٪ و ٨.٥ ٪ و ٧.٢ ٪ لمجموع العمالة بالترتيب نفسه ، وبنسبة ٧.٣ ٪ و ٧.٥ ٪ من جملة الزيادة فى المنشآت والعمالة بين عامى ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ .

وتمثل الأنشطة الأربع السابقة ٨٨٪ و ٨٦ ٪على الأقل من مجموع المنشآت وعمالتها على التوالى فى التعدادات الثلاث الأخيرة ، وكان لذلك أثره فى استيعابها مجتمعة لنحو ١٩٥٧٩ فرصة عمل بنسبة ٧٥.٢ ٪ من مجموع فرص العمل المتاحة للمنشآت الصغيرة فيما بين عامى ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ ، وكذا زيادة فى منشآتها

(*) يشير المصطلح هنا إلى أنشطة : الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة ، الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم والإدارة العمة والدفاع والضمان الاجتماعى الاجبارى ، وأنشطة الفنون والإبداع والتسلية ، أنشطة الخدمات الأخرى ، خدمات الأفراد والخدمات المنزلية الخاصة بالأسر والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسفارات والقنصليات الأجنبية .

بنسبة١٨٩٪على مجموعها عام١٩٨٦،تعادل ٨٧.٣٪ من مجموع المنشآت المستحدثة بين عامى١٩٨٦و٢٠٠٦بما يعنى أنها تمثل العمود الفقري للمشروعات الصغيرة لكونها تشغل الرتب الأربعة الأولى فى سلم رتب الأنشطة ، وتستقطب الاستثمارات الصغيرة وتتجه اليها أنظار راغبى استثمار المدخرات الصغيرة أو تحويل النشاط الاقتصادى ، وتعد كذلك أهم مجالات التنافس بين الوافدين إلى سوق العمل لجلب المنافع الخاصة فى يسر بما يلبى متطلبات الحياة؛ ودلالة ذلك ارتفاع كثافة العمالة (عامل / منشأة) لأي منها عام ٢٠٠٦ قياساً بها عام ١٩٨٦،بمتوسط ٠.٥و٠.٦و ٠.٨و٣.٥عامل/ منشأة فى أنشطة تجارة الجملة والتجزئة،وخدمات المجتمع،وخدمات الغذاء والإقامة،والصناعات التحويلية بالترتيب .

المجموعة الثالثة :

وتشمل أنشطة : الزراعة والصيد ، والصحة والعمل الاجتماعى ، والمعلومات والاتصالات ، والتشييد والبناء، ولكل منها سماته التى تميزه ، وإن كونت معاً مجموعة تشغل منشأتها الرتب من الخامسة إلى الثامنة ، وتشغل العمالة بها الرتب من السادسة إلى التاسعة ، وحافظ فيها نشاط الصحة والعمل الاجتماعى على الرتبة السادسة لمنشآته وعمالته فى الفترة من ١٩٨٦ إلى ٢٠٠٦ . واستوعبت هذه المجموعة نحو ١٢٦ فرصة عمل سنوياً تقريباً على مدى الفترة المشار إليها تمثل ١٣.١ ٪ من مجموع فرص العمل المتاحة ، واللافت فيها أن نشاط المعلومات والاتصالات حديث العهد بمحافظة شمال سيناء ، يعمل فبه ١٤٣ منشأة ظهرت جميعها فى تعداد ٢٠٠٦ ، ويعمل بها ٤٦٩ عاملا ، بنسبة ١.٥ ٪ و ١.٩ ٪ من المجموع الكلى للمنشآت والعمالة فى تعداد ٢٠٠٦، ويمثل كل منهما ٢.٤ من فرق المنشآت أو العمالة بين عامى ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ .

ويشير الواقع إلى النمو السريع والمتزايد لهذا القطاع ؛ يؤكده انتشار منشآته وزيادة الطلب على برامج وسلع وخدمات هذا القطاع الذى أصبح يمثل عبئاً على الإنفاق الفردي والعائلي ويمثل ظاهرة تستحق دراسة مستقلة .

وصعد العاملون فى قطاع التشييد والبناء درجتين على سلم الرتب من الرتبة التاسعة عام ١٩٨٦ إلى الرتبة السابعة عامى ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ وارتفعت نسبتهم من ٢.٦ إلى ٣ إلى ٣.٤ ٪ من مجموع العمالة فى التعدادات الثلاث بترتيبها ، واستوعب النشاط ٦٩٧ فرصة عمل تمثل ٣.٦ ٪ من فرص العمل بين ١٩٨٦ و٢٠٠٦ ، واستقرت منشآته فى الرتبة الثامنة بالتعدادات الثلاث بنسبة ١.٣ و ١.٢ و ١ ٪ ، ويعبر تراجع النسب عن الزيادة فى منشآت القطاعات الاقتصادية بصورة عامة . ويشهد قطاع التشييد والبناء نشاطاً ملحوظاً منذ بداية الأزمة المالية العالمية ، وتراجع أسعار الحديد على وجه التحديد ، فاستوعب النشاط أنماطاً مختلفة للعمالة من حيث العمر أو المهارة ، وكونت العمالة المساعدة وأنصاف الحرفيين سابقاً

مشروعات خاصة بهم اقتحموا بها سوق التشييد والبناء .

وحافظ قطاع الصحة والعمل الاجتماعى على المركز السادس فى رتب المنشآت والعمالة منذ عام١٩٩٦ ، وتزايد بمتوسط خمس منشآت و٤٢ فرصة عمل سنوياً للفترة بين عامى ١٩٨٦ و ٢٠٠٦،وتستأثر مدن المحافظة بنحو ٧٤٪ و ٨٥ ٪ من منشآت القطاع وعمالتها على التوالى ، ويحظى ريف مركزى بئر العبد والشيخ زويد بنحو ثلثى نصيب ريف المحافظة من منشآت القطاع الصحى و٩٩.٥ ٪ من العاملين به ، بدلالة واضحة على فرص الاستثمار فى هذا المجال فى مدن وقرى المحافظة خاصة للكفاءات العالية فى هذا المجال من الأساتذة والاستشاريين والأخصائيين الغائبين تماماً عن سوق العمل فى القطاع الصحى بمحافظة شمال سيناء ، مما يدفع القطاع الصحى إلى الاستعانة بالقوافل الطبية وقت الأزمات(*) ، أو بإحالة الحالات الحرجة إلى المستشفيات المتخصصة فى مدن الإسماعيلية وبورسعيد والقاهرة ، ويدفع بالمرضى إلى إجراء التحاليل والفحوص الطبية والعمليات الجراحية غرب القناة(**)

وكان للتحولات فى القطاع الزراعى المتمثلة فى التوسع الزراعى بالتوازى مع وفرة الماء الوارد من ترعة السلام ، والتوسع فى زراعة الأشجار المثمرة ، ومساحات الخضر ، وزراعات الصوب ، وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية واتساع مجال تسويقها إلى أسواق الدلتا غرب قناة السويس ؛ أثر واضح فى هيكل النشاط الزراعى بمحافظة شمال سيناء ؛ فزادت المنشآت وعمالتها التابعة للنشاط لأكثر من ثلاثة أمثالها عام ١٩٨٦ (٣٤٣ ٪ و ٣٠٦ ٪ على الترتيب) واستوعب النشاط ٣.٨ ٪ و ٢.٦ ٪ من مجموع المنشآت وفرص العمل التى ظهرت بين علمى ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ على التوالى .

وقفزت العمالة التابعة لنشاط الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى وإمداد الكهرباء والغاز والبخار من ٠.٤ ٪ إلى ٠.٧ ٪ إلى ٥.٨ ٪ من مجموع العمالة فى تعدادات ١٩٨٦ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ على التوالى ، وكان لذلك أثره تزايد عمالة القطاع ومنشآته إلى ٦٦ و ١٤ مثل لما كانت عليه عام ١٩٨٦ .

المجموعة الرابعة :

وتشمل أنشطة : النقل والتخزين ، والتعليم، والوساطة المالية فى الرتب ٤ ، ٥، ٦ من ذيل قائمة الرتب من حيث عدد المنشآت أو العمالة بها ولكل منها سماته التى تميزه ، فشهد قطاع النقل والتخزين هبوطا لسبع درجات من سلم الرتب (من ٥ إلى ١٢) من حيث حجم العمالة ، وهبطت بالمقابل نسبة عمالته من ٤.٨ ٪ إلى ٠.٩ ٪ إلى ١.١ ٪ من مجموع العمالة فى تعدادات ١٩٨٦ و١٩٩٦ و٢٠٠٦ على التوالى

(*) مثلما حدث أثناء العدوان الإسرائيلى على غزة

(**) فى العرف السيناوى يقولون الطب فى أرض الطين والماء .

، وانعكس ذلك على كثافة العمالة بالمنشآت العاملة فى مجال النقل والتى انخفضت من ١٣.٣ إلى ٢.١ ثم إلى ٣.٤ عامل/منشأة فى التعدادات الثلاث بترتيبها .

ويفسر التراجع فى قطاع النقل رغم أهميته القصوى خاصة بعد تزايد حركة النقل للركاب والسلع والبضائع بين شمال سيناء والمعمور غرب قناة السويس؛ إلى هيمنة شركات النقل الكبرى (شرق الدلتا ،غرب ووسط الدلتا) وانضباط مواقيت قيامها و وصولها ، فضلا عن طول زمن الرحلة الذى يستوجب الراحة فى الجلسة وبعض وسائل الترفيه وهذا ما يتوفر فى هذه الشركات قياسا بسيارات الأجرة ، وتسجل الملاحظة الميدانية للواقع المُعايش فى شمال سيناء ظهور عدد من المنشآت للاتجار فى السيارات أو تأجيرها وهى ظاهرة حديثة على المجتمع السيناوى ، ويلاحظ كذلك اتجاه بعض خريجى الجامعة لامتلاك السيارات الخاصة (أجرة) باعتبارها مشروعا اقتصادياً يتكسب منه مقومات الحياة ، وتأثرت بذلك حركة النقل الداخلى وتكلفته داخل المدن الرئيسية خاصة مدينة العريش .

وشهد قطاع الوساطة المالية زيادة محدودة فى منشآته ، وزيادة العاملين بالقطاع بنسبة ١٢٦ ٪ عن مثلها عام ١٩٨٦ ، وانعكس ذلك على ارتفاع كثافة العمالة بمنشآت الوساطة المالية من ٩.١ إلى ١٧.٤ عامل / منشأة ولعل ذلك يرجع إلى نظام المعاش المبكر للعاملين الذى أدى إلى تعيين عمالة مؤقتة بعدد أكبر (لانخفاض الأجر) ، وتوسع الخدمات المصرفية والبنكية ، وتحويل مكاتب التحصيل والمندوبيات إلى فروع ، والمنافسة بين البنوك فى جذب العملاء بتقديم الخدمات المصرفية بسهولة ويسر ، وتعدد مجالات التعامل مع هذه المؤسسات بما يغطى كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء .

وتتحسن صورة التعليم متأثرة بافتتاح جامعة سيناء الخاصة والمعاهد العليا[*] : للهندسة، والسياحة ، والتجارة والحاسب الآلي ، إضافة إلى ظهور القطاع الخاص إلى جانب قطاع التعليم العام فى المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية . والمأمول أن يشهد هذا القطاع نموا متزايدا باستكمال كليات جامعة سيناء الخاصة (١٥ كلية يعمل منها الآن أربع كليات) وتسمية فرع لجامعة قناة السويس بالعريش ، وافتتاح عدد من الكليات الجديدة ، ويسهم ذلك فى مجمله بتنمية المجتمع المحلى لما يصاحب النشاط التعليمى من أنشطة وليدة تعتمد عليه ، وتشغل منشآت القطاع التعليمى ومنشآته الرتبة الحادية عشر بنسبة ٠.٥ ٪ لمجموع المنشآت و ١.١ ٪ لمجموع العمالة .

المجموعة الخامسة :

وتختتم قائمة المشروعات الصغيرة بأنشطة العقارات والتأجير ، والتعدين واستغلال المحاجر ، والأنشطة الغير كاملة التوصيف ، ورغم أهمية

---

[*] تخرج هذه المشروعات عن مجال المشروعات الصغيرة ، وترجع أهميتها إلى ظهور العديد من أنماط المشروعات الخادمة لمجال التعليم : كالمكتبات ، ومكاتب التصوير ، ومراكز الانترنت ، والمطابع ،...

نشاط التعدين واستغلال المحاجر إلا أن أهميته النسبية من حيث المنشآت والعمالة محدودة لكونه يمثل احتكارا لعدد محدود من أصحاب المحاجر ، وترجع قلة العمالة فيه لكونه يعتمد على الآلات والميكنة (الحفارات / اللودرات ...) فى العمليات الأساسية ، والاتجاه العام هو تكثيف العمالة فى المنشآت العاملة بالفعل، يضاف إلى ذلك إغلاق منجم فحم المغارة حيث كان أكبر عدد من العاملين فى نشاط التعدين ، ومن ثم لاتزيد نسبة المنشآت العاملة بالنشاط على ٠.١ ٪ وعمالته على ٠.٩ ٪ لمجموع المنشآت والعمالة فى محافظة شمال سيناء .

ويعمل فى أنشطة العقارات والتأجير ، والتعدين واستغلال المحاجر ، والأنشطة الغير كاملة التوصيف ٢٥ منشأة و ٢٦٩ عاملا ، يمثلون ٠.٣ تقريباً من جملة المنشآت و ٠.١ تقريباً من مجموع العمالة .

والخلاصة أنه تتوفر بمحافظة شمال سيناء جملة من المعطيات الايجابية المحفزة لنمو المشروعات الصغيرة وترجمتها الفعلية فى الزيادة المسجلة فى عدد المنشآت وعمالتها

٨ – تمويل المشروعات الصغيرة فى محافظة شمال سيناء .

تعمل المشروعات فى مزج عناصر الإنتاج المختلفة وبصفة خاصة رأس المال والعمل لإنتاج السلع أو الخدمات التى تباع فى السوق[٢٢]

ويتألف رأس المال اللازم لقيام المشروعات من نوعين[٢٣] الأول : وهو رأس المال النقدى ويعبر عن المدخرات لدى صاحب المشروع والتى تمكنه من شراء المعدات والآلات والمواد الخام وأرض المشروع وتساعده فى عمل التوصيلات والمرافق ودفع أجور العاملين . والثانى وهو رأس المال الثابت ويضم العدد والآلات والمبانى والأرض والنوع الأول هو الأهم لكون توفره ييسر تدبير النوع الثانى .

ويتباين رأس المال اللازم لتمويل المشروعات تبعا لـ : حجم المشروع ، والمجال الاقتصادى للمشروع ،ويتباين كل منهما تبعا ل : الموقع الجغرافى للمشروع (الريف / الحضر – مركز الى آخر) ، وتبعا لجنس صاحب المشروع أو منشئه (ذكر/ أنثى) ؛ فأصحاب المشروعات فى نمط الملكية الفردية يعتمدون على مدخراتهم ، أو بيع مساحة من الأرض أو بعض الممتلكات الخاصة لتغطية تكاليف المشروع أو الاستدانة من الأصدقاء أو الأسرة،ويسعى الشركاء لتمويل مشروعاتهم متضامنين لتوفيررأس المال اللازم فى

---

[٢٢] – رونالدإيرنبرج ، روبرت سميث – تعريب : فريد بشير اهر : اقتصاديات العمل ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٤ ، ص ٤٦ .

[٢٣] – محمود محمد سيف : المواقع الصناعية – دراسة تحليلية فى الجغرافيا الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط٢ ، ١٩٩٠ ، ص ٥٦ .
– على أحمد هارون : أسس الجغرافيا الاقتصادية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٩ ص ١١٤ .
– فؤاد محمد الصقار : الجغرافيا الصناعية فى العالم ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ،ص ٧٣ .

ذات الإطـار السـابق مـن الدرجـة الأولى؛وذلـك لارتفـاع قيمـة الفائـدة علـى قـروض البنوك،ويلجـأ الـبعض فـى حـال الضـرورة إلـى للاقتـراض مـن الصـــندوق الاجتمـــاعى للتنمية؛لكونـــه الـــداعم الأساسـى للمشـروعات الصـغيرة ، ويقـدم إقراضـا ميسرا(*) وبفائدة أقل من البنوك العاملة(٢٤) .

ويبلـغ عـدد المشـروعات التـى حصـلت علـى قـروض ٧٢٠٩ مشـروعا ، تصـنف تبعـا لقيمـة القــرض إلــى : مشــروعات متناهيــة الصــغر ،ومشــروعات صــغيرة ، ويمثــل الــنمط الأول (المشروعات المتناهية الصغر) ٥١٠٥ مشروعاً بنسـبة ٧٠.٨٪ ، تجـاوزت قيمـة قروضـها ٧.٥ مليون جنيه بمتوسط ١٤٧٥ جنيه / مشروع تقريباً ، ويتمثل النمط الثانى (المشروعات الصغيرة) فى ٢١٠٤ مشروعاً ، تجاوزت قروضها ٥٤.٨ مليون جنيـه بمتوسـط ٢٦ ألـف جنيـه / مشـروع بزيـادة تتجـاوز سـبعة أمثـال لقـروض مشـروعات الـنمط الأول .

– استأثر النشاط الصناعى بـ ٣٤.٥٪ من جملة القـروض للمشـروعات الصـغيرة، والمشـروعات العاملـة فـى القطـاع الخـدمى بنسـبة ٣٠.٦٢٪ ، فالمشـــروعات التجاريـــة بنســـبة ٢٦.١٪ ، فالمشروعات العاملـة فـى مجـال الإنتـاج الحيـوانى بنسـبة ٨.٤ ٪ ثـم المهـن الحـرة بـ ٠.٣٣٪ ، وتبـاين الترتيـب السـابق للمشـروعات المتناهيـة الصـغر حيـث جـاء قطـاع الإنتـاج الحيـوانى فـى المرتبـة الأولـى فالقطـاع التجـارى فالقطـاع الخـدمى ثـم القطـاع الصـناعى بنسـبة ٤٦.٧٪ و ٢١.٧٪ و ١٧.٩٪ و ١١.١٪ بترتيبها .

– اسـتأثر الـذكور بالنصـيب الأكبـر فـى قيمـة القروض لكل من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصـغر بنسـبة ٧٨.٥٪ و ٥٤.٣٪ علـى التوالـى ، فـــى مقابـــل ٢١.٥٪ و ٤٥.٧٪ للإنـــاث ويعنـــى ذلـــك ارتفـــاع نســـبة المـــرأة العاملـــة فـــى المشـروعات المتناهيـة الصـغر مقارنـة بهـا فـى المشـروعات الصـغيرة وذلـك لممارسـة الأنشـطة المتناهية فـى المنزل ممثلـة فـى ماكينـات الخياطـة والتريكـو وتربيـة الطيـور الداجنـة أو بعـض رؤوس الأغنام التى يمكن تربيتها فى محيط المنزل .

وترتفع نسبة الذكور المقترضين لمشروعاتهم إلـى أقصـاها فـى المهن الحـرة حيث يمثل الـذكور ٩٧.٢٪ مـن جملـة المقترضـين داخـل النشـاط ، يليهم العاملين فـى القطـاع الخـدمى بنسـبة ٨٧.١٪ فالمجـال الصـناعى ٧٨.٧٪ فالإنتـاج الحيـوانى ٧١.٧٪ ثـم النشـاط التجـارى ٦٩.٨٪ ، ويكمـل هذه النسب نصيب المرأة فى المشروعات الصـغيرة بـم يعنـى إقبالهـا علـى المشـروعات العاملـة فـى القطـــاع التجـــارى، فالإنتـــاج الحيـــوانى فالقطـــاع الصـناعى ، فالمشـروعات الخدميـة ، ثـم الأعمـال الحـرة بنسـب ٣٠.٢٪ و ٢٨.٣٪ و ٢١.٢٪ و ١٢.٩٪ و ٢.٨٪ مـــن جملـــة المقترضـــين

(*) تغيرت سياسة الصندوق الاجتماعى للتنمية فى تمويل المشروعات الصغيرة من المنح الى الإقراض بدأ من عام ٢٠٠٦ .

(٢٤)– اللائحـة التنفيذيـة لقانون تنمية امشروعات الصـغيرة رقـم ١٤١ لسـنة ٢٠٠٤ الصـادرة بقـرار رئـيس مجلـس الوزراء رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠٠٤ المواد ٥ ،١٦ .

للمشروعات الصغيرة فى الأنشطة المشار إليها بترتيبها .

– تسجل أعلى نسبة للمقترضين الذكورمن أصحاب المشروعات الصغيرة فى مركز العريش (٤٣.٢ ٪) وكذا أعلى نسبة للمقترضات الإناث (١١.٦٪) وأقلهما فى نخل فجملتهما لا تتجاوز ١.٠ ٪ من جملة الحاصلين على قروض للمشروعات الصغيرة .

– وتسجل أعلى نسبة للمقترضين الذكور من أصحاب المشروعات المتناهية الصغر فى مركز بئر العبد (٢٨.٢ ٪) وكذا أعلى نسبة للمقترضات الإناث (٢١.٤٪)

ثالثاً– مجمعات المشروعات الصناعية الصغيرة والحرفية فى محافظة شمال سيناء

يبدو النشاط الصناعى والتعدينى فى شمال سيناء محدوداً بما لا يتناسب مع إمكاناتها من الثروات المعدنية والتعدينية والزراعية ... وإن بدا فى الأفق اتجاهاً لإنشاء بنية صناعية إنتاجية تعتمد على الثروات المحلية ، وإقامة مجمعات للصناعات الصغيرة والحرفية بالقرب من المدن الكبرى والتجمعات السكانية تنفرد كل منها بمزايا تنافسية تميزها عن الأخرى لاستغلال وتوطين قواعد جاذبة للاستثمار الصناعى والتعدينى ، وتم تخطيطها فى ظل قواعد حاكمة تتلخص فى :

- الاستفادة من الخامات المعدنية المتوفرة فى الجوار الجغرافى للمناطق الصناعية كمثال خام الكبريت فى منطقة دكلا (الشيخ زويد) والخامات التعدينية فى وسط سيناء (منطقة الصناعات الثقيلة فى بغداد) .
- خدمة التجمع الزراعى الجديد على ترعة الشيخ جابر (٢٧٥ ألف فدان) فى زمام بئر العبد ، وتطوير بحيرة البردويل ومشروعات الصيد بها .
- تشجيع المشروعات الصناعية التى تعتمد على الاستهلاك المحدود للمياه.
- عدم إقامة أية مشروعات صناعية ملوثة للبيئة على شاطئ البحر المتوسط بمواجهة المحافظة بالكامل .
- تفريغ المدن الرئيسية من الورش الحرفية المقلقة للراحة والمحافظة على نقاء البيئة من التلوث .

١ – المنطقة الصناعية الأولى[٢٥] :

تقع على بعد ٣.٥ كم جنوب شرقى مدينة بئر العبد[*] ، وعلى بعد ٣ كم من بحيرة البردويل ، عند ملتقى الطريق الدولى الساحلى بطريق المغارة ،كما تتوسط المسافة بين مدينتى العريش والقنطرة ، وتتوسط زمام ترعة السلام .

وتبلغ المساحة الكلية للمنطقة مليون متر مربع (تقريباً ٢٣٨ فدان) ، تمثل المساحة المخصصة

---

[٢٥] وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية – الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للمشروعات الصناعية والتعدينية ، محافظة شمال سيناء : المنطقة الصناعية ببئر العبد ، د.ت.

[*] صدر بها قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧١ لسنة ١٩٩٣

للمشروعات الصناعية ٦٠٪ من المساحة الكلية (٦٠٠٠٠٠م٢) ، والمساحة المخصصة للطرق ٢٨٠ ألف متر مربع بنسبة ٢٨٪ من المساحة الكلية وتشغل مساحة الخدمات والمرافق والمناطق الخضراء ١٢٪ من المساحة الكلية .

وتبلغ عدد قطع الأراضى المخصصة للأنشطة الصناعية ١٧٣قطعة موزعة على النحو التالى :

أ- **الصناعات الغذائية :** خصص لها ٤٦ قطعة بمساحات تتراوح بين ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ متر مربع ومساحة إجمالية حوالى ٣٢ فدان بنسبة ٢٨٪ من المساحة المخصصة للصناعة وتشتمل على صناعات تجهيز وتعبئة الأعشاب والنباتات الطبية – عصير فواكه أو طماطم – تعبئة توابل – منتجات ألبان – عصر زيتون – تصنيع لحوم – تنظيف وتمليح وتجميد أسماك .

ب- **الصناعات الخشبية :** يمثلها ٥٠ قطعة بمساحات تتراوح بين ١٨٠٠ إلى ٦٠٠٠ متر مربع ومساحة إجمالية حوالى ٣٦ فدان بنسبة حوالى ٣٢٪ من المساحة المخصصة للصناعة وتشتمل على صناعات ألواح الكونتر من جريد النخيل – أرابيسك ومنتجات خفيفة من جريد النخيل – خشب حبيبى من جريد النخيل – أطقم أثاث وأنتريهات – تصنيع باب وشباك – حوائط خشبية معزولة – أبواب خشب أوكرديون .

ج- **الصناعات الكيماوية :** خصص لها ٤٣ قطعة بمساحات تتراوح بين ١٥٠٠ إلى ١٠٠٠٠ متر مربع بمساحة إجمالية حوالى ٢٥ فدان بنسبة ٢٢٪ من الأراضى المخصصة للصناعات وتشتمل على صناعات عبوات ورقية وكرتون – عبوات بلاستيك فوم – منتجات فيبر جلاس – خراطيم بلاستيك – منتجات بلاستيكية متنوعة (وصلات مواسير، لعب أطفال، شماعات،شباشب وأحذية،أدوات منزلية ... الخ)– تعبئة مواد كيماوية (بيرسول ، مساحيق ومنظفات صناعية ، ... الخ).

د- **الصناعات المعدنية :** تضم ٣٤ قطعة بمساحات تتراوح بين ١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ متر مربع بمساحة إجمالية حوالى ٢٠ فدان بنسبة ١٨٪ من الأراضى المخصصة للصناعات وتشتمل على صناعات السلع المعمرة (غسالات ، بوتاجازات ، ثلاجات ، سخانات شمسية) – هناجر معدنية – وتشتمل على صناعات معدات تبريد وتكييف – تجهيز وصهر معادن (ألومنيوم ، نحاس ، زهر ،... الخ) .

٢ – المنطقة الصناعية الثانية(*) :

وتمثل نمطاً مميزاً لكونها تؤسس للصناعات الثقيلة فى وسط سيناء فوق مساحة مليون فدان

(*) تؤسس المنطقة لقيام الصناعات الثقيلة فى وسط سيناء ، إلا أن استكمال التجمع السكنى الخاص بها يحتاج إلى العديد من المشروعات الصغيرة التى توفر السلع والخدمات للسكان المقيمين ؛ لبعد المسافة بين المنطقة ومدن المحافظة .

تقريباً تشغل المرحلة الأولى منها ٨١٠٠ فدان ، وتقسم إلى ثلاث نطاقات أساسية هى :

أ- الصناعات الأسمنتية وتشغل ٤ كم٢ .

ب- الصناعات المعدنية والتعدينية وتشغل ٢٠ كم٢ .

ج- التجمع العمرانى ويشغل ١٠ كم٢ .

٣ - المنطقة الصناعية الثالثة(**) :

وتمثلها منطقة الصناعات الحرفية بالمساعيد (غرب العريش) وتبلغ مساحتها التخطيطية ١٨٥ فدان ، وتمثل حجر الزاوية لمستقبل الصناعات الحرفية بالمنطقة، وتوضح الدراسة التحليلية لمخطط المنطقة أنه جاء بصورة شمولية لم تخصص فيه مناطق محددة لأى من القطاعات الصناعية ؛ فعلى سبيل المثال محطة الغاز (صناعات كيماوية) تجاور السلخانة (صناعات غذائية) ومصنع البلاستيك (صناعات كيماوية) يجاور ورش الرخام (صناعة مواد البناء) ، ولعل القصد من هذه الصورة بناء التكامل بين الأنشطة الحرفية بما يساعد على نموها ، إضافة إلى تخصيص مواقع لصناعات وحرف غير موجودة يفترض وجودها بتطور الحياة والرؤية المستقبلية للسوق بحيث يتحول الطلب الكامن إلى طلب ظاهر ، ويعمل ذلك على جذب العمالة الماهرة ، والهدف الأهم هو إقامة تكتل حرفى فى منطقة واحدة يسهل متابعة ومراقبة منتجاته فضلاً عن إمكانية التوسع والنمو للمنشآت والحرف بهذه المنطقة ، ويعالج ذلك النقص الحاد فى المساحة سواء اللازمة للتشغيل ، أو المخصصة لتخزين الخامات، أو المنتجات النهائية ، ومن ثم يمتد نشاط أياً منها ليشغل مساحة الشارع المطلة عليه ، ويعنى ذلك تعارض عمليات بعض هذه الورش والصناعات مع الاستعمالات المجاورة وخاصة الاستخدام السكنى وما تسببه للسكان من قلق للراحة (ضوضاء – تلوث –عقبة مرور –.....) والمخطط أن تسهم هذه المنطقة فى استيعاب كافة الأنشطة الحرفية والصناعات الصغيرة فى نطاق المدينة وتوفر نحو ١٠ آلاف فرصة عمل تقريباً.

٤ – المنطقة الصناعية الرابعة(*) :

وتقع جنوب مدينة الشيخ زويد على مساحة ١٣ كم٢

والخلاصة : تباطؤ معدل النمو الكمى للمشروعات الصغيرة فى المناطق الصناعية بمحافظة شمال سيناء رغم تعددها وتنوع مجالات الاستثمار ، وتمتع كل منها بميزات تنافسية تميزها ؛ فالواقع أن أياً من المناطق الصناعية لم يصل إلى حد التشغيل الكامل ؛ ويرجع ذلك إلى :

- تباطؤ عملية ترفيق المناطق الصناعية بالبنية الأساسية وتشترك جميع المناطق الصناعية فى هذه الفرضية .

(**) صدر بها قرار محافظ شمال سيناء رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٧

(*) صدر بها قرار رئيس الوزراء رقم ٢ لسنة ١٩٩٦

- تخصـــيص الأرض وبيعهـــا بأســـعار منخفضة(**) وتقسيطه وطرحها بدون شروط أو ضوابط واضحة تحدد المستفيدين ساعد العباءات المختلفة الأغراض فى عملية الشراء فكان الاستثمار العقارى أحد أبرز معالمها ، ومن ثم انتقال ملكية الأرض من يد إلى أخرى دون توظيفها فى الغرض الأساسى لها .
- غياب الحزم والجدية من قبل المحليات وأجهزة المحافظة فى نقل الورش والصناعات الحرفية إلـى المنـاطق المخصصـة لهـا ، وتلاصـقت فترات الإمهال مهلة تلو أخرى ، ويؤكد ذلك طـول الفتـرة الزمنيـة الممتـدة بـين قـرارات التخصيص والوقت الراهن (٢٠٠٩) ، وخلو مسـرح المنـاطق الصـناعية مـن الأنشـطة المقترحة أو المأمولة.
- تطوح المناطق الصناعية بعيداً عن المعمور ، والقصور الواضح فى وسائل النقل فيما بينهما كان له دوره الفاعل فى إحجام أصحاب العمل والحرفيين عن الانتقال إليها.
- تباين الهيكل التخطيطى للمناطق الصناعية ومواقعها يوضح ذلك المقارنة بين المنطقة الصناعية ببئر العبد ونظيرتها فى المساعيد، فـالأولى قسـمت بحيـث تتـوالى المشـروعات الصـناعية مـن الصـناعات الغذائيـة شـمالاً وجنوبهـا الصـناعات الخشـبية فالمنـاطق المخصصة للخدمات ، فالصناعات المعدنية، ثم الصناعات الكيماوية فى أقصى الجنوب ، ويمتـد إلـى الشـرق منهـا جميعـاً حزامـاً مـن المنـاطق الخضـراء ، وينتفـى ذلـك تمامـاً فـى المنطقة الصناعية بالمساعيد .
- مازالت المنطقة الصناعية بالشيخ زويد (دكلا – حى الكوثر) حبراً على ورق ومثلها منطقة الصناعات الحرفية لمواد البناء بالعريش .

وتُجمل أسباب تباطؤ المشروعات بالمناطق الصناعية إلى تقصير كل من الجهات الحكومية المسئولة والمشرفة علـى المنـاطق الصـناعية ، والقطاع الخاص فى التكاليف والواجبات المناطة لكل منهما.

رابعـاً – مشـكلات المشـروعات الصـغيرة فـى محافظة شمال سيناء :

تواجـه المشـروعات الصـغيرة عـدداً مـن المشكلات المعوقة لقدرتها على النمو والتوسع، والتطور، والمنافسة ؛ وذلك كنتيجة لطبيعة هذه المشروعات ودرجة المخاطرة التى تتعرض لها ويمكن تصنيف أنماط المشكلات التى تواجه المشروعات الصغيرة على النحو التالى :

١ – مشكلات التمويل :

تمثل شروط، وضمانات المؤسسات المالية المصرفية وتعقد إجراءاتها وضماناتها، وفرض نمط واحد للمعاملة من حيث فترة السماح ومدة السداد بالإضافةً إلى صغر قيمة القرض وارتفاع

(**) بيع المتر المربع بـ ١٢ جنيهاً فى منطقة الصناعات الحرفيـة بالمسـاعيد ، و ٢٥ جنيهـاً فـى المنطقـة الصناعية ببئرالعبد

نسبة الفوائد حيث يبدأ سعر الفائدة بـ ٧٪ لقروض بنك ناصر الاجتماعى و قروض الصندوق الاجتماعى للتنمية للمشروعات الجديدة و ٩٪ للمشروعات القائمة، وبفائدة ١٣٪ لقروض بنك مصر، ومن ١٣٪ إلى ١٥٪ لقروض بنك الأسكندرية ، و١٦٪ لقروض البنك الوطنى للتنمية[٢٦] ، تؤدى هذه العقبات إلى نقص التمويل وصعوبة الحصول عليه من المصادر الرسمية وعدم التمتع بأى مزايا أو حوافز مالية.

٢ – مشكلات التسويق[٢٧] :

تتعدد الأوجه لمشكلة التسويق، وتؤدى فى مجموعها إلى عزوف المنتجين عن التوسع فى الإنتاج أو تطويره وتتلخص أهم مشكلات التسويق فى : نقص الخبرة التسويقية لدى المنتجين، والافتقاد إلى المعلومات الخاصة بالأسواق المحلية والخارجية المجاورة، وانحسار النشاط التسويقى فى النطاق الجغرافى لموقع المشروع[*] ، والاعتماد على الاتكالية والحظ، وعدم احترام المواعيد لتسليم السلع المصنعة ؛ وذلك نتيجة قبول طلبات والالتزام بمواعيد مع معرفة عدم الوفاء بها بغرض عدم إضاعة الصفقة، ويضاف إلى ذلك ارتفاع أسعار السلع والمنتجات فى محافظة شمال سيناء قياساً بمثلها فى المحافظات المجاورة، مما يدفع البعض إلى جلب احتياجاته من موطنه الأصلى، ويتمثل ذلك على وجه الخصوص فى : الأثاث، والباب والشباك، ومنتجات الحدادة، والأعلاف، والملابس، والأدوات المنزلية والكهربائية.

كذلك فإن الدافع لنشأة الكثير من المشروعات هو التقليد للجار أو الصديق، ومن ثم يتشابه المعروض من السلع، ويتنافس المنتجون أو البائعون فى المكان الواحد، ويعنى ذلك تقاسم الطلب فيما بينهم وقلة عمليات البيع وبعبارة أخرى محدودية النصيب التسويقى للمنشأة الصغيرة، ولعل ذلك سبب ارتفاع الأسعار، والأمثلة النموذجية لتشابه نشاط المنشآت فى المكان الواحد هو : سوق الصعايده لتجارة الملابس الجاهزة وشارع ٢٣ يوليو لمحلات العطارة والبقالة بمدينة العريش، وشارع صلاح الدين فى مدينة رفح، وشارع السوق فى الشيخ زويد، ووسط المدينة فى بئر العبد ؛ هذا التجمع يبدو وكأنه سوق متخصص ودائم لمنتجات متشابهة، ويؤدى التقليد والتنافس فيما بين المشروعات إلى ظاهرة تغيير النشاط الاقتصادى لكثير من المحلات بين الأمس واليوم لصالح أنشطة استهلاكية، أصبحت تمثل أهم مجالات النشاط للباحثين عن عمل ولعل أهم هذه الأنشطة هى محلات الهاتف المحمول، ممثلة فى بيع الأجهزة وقطع الإكسسوار والخطوط وكروت الشحن والصيانة، وكذا محلات بيع أجهزة الحاسب الآلى ومتطلباته.

---

[٢٦] نقلاً عن: جريدة العالم اليوم ، العدد ٢٥٧ ، السنة ٦ ، الأحد ٢٦ يونيو ٢٠٠٥.

[٢٧] للتفاصيل راجع وزارة الاقتصاد : مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر: القاهرة، يونيو ١٩٩٨ ، ص ص ٢٤-٢٦

[*] يكاد يقتصر سوق المنتجات للمشروعات الصغيرة على محافظة شمال سيناء باستثناء الأسمنت والملح وزيت الزيتون.

ويلجأ الكثير من أصحاب المشروعات الصغيرة (خاصة محلات البقالة والأعلاف والملابس والأدوات المنزلية والكهربائية) إلى الشراء بالأجل من الموردين والوسطاء ؛ وذلك لضعف القدرة التمويلية والافتقار إلى السيولة وينعكس ذلك على طلب كميات محدودة وبصفة غير منتظمة بحسب أحوال السوق.

٣ – مشكلات تشريعية:

تندرج المشروعات الصغيرة وفقاً للقانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ تحت الإشراف الكامل للصندوق الاجتماعى للتنمية، إلا أن التطبيق العملى يشير إلى صعوبات تواجه هذه المشروعات ؛ لتعدد الجهات التى يجب التعامل معها للحصول على ترخيص المشروع ، فضلاً عن الضرائب(*) التى تدفع أصحاب المشروعات إلى عدم تسجيل المصروفات أو الإيرادات لتقليل الضريبة، أو العمل بدون ترخيص وارتفاع الرسوم الجمركية على الآلات ومستلزمات الإنتاج[٢٨] ، نتيجة تغيرات سعر الصرف بداية من عام ٢٠٠٣ وزيادة أسعار السلع المستوردة عالمياً وارتفاع تكاليف النقل والشحن ، ويؤدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وسعر المنتج النهائى.

١٠-٤: مشكلات فنية

يفتقر الكثير من المشروعات الصغيرة إلى الدعم الفنى الكافى بداية من دراسة الجدوى مروراً بتنمية القوى البشرية العاملة وتدريبها، وأساليب الإنتاج وضبط الجودة، وانتهاء بالترويج والتسويق، وقبل كل ذلك ندرة العمالة الفنية المدربة وارتفاع أجورها، وصعوبة حصول الحرفيين على تصميمات أو نماذج متطورة تساعد على إنتاج منتج جيد، وارتفاع أسعار الآلات وقطع الغيار وتكاليف الصيانة الدورية، يضاف إلى ذلك مجموعة من المشكلات تتصف بها المشروعات الصغيرة أهمها :

- ملوثة للبيئة.
- غياب الصناعات الكبيرة التى يمكن أن تعتمد أو تهيئ الفرصة لنمو المشروعات الصغيرة.
- سلبية القيم الاجتماعية السائدة مثل الإعلاء من شأن الشهادات الجامعية والوظائف الحكومية، والحط من قيمة العمل اليدوى والحرفى (العمل الحر).
- المناطق الصناعية المقترحة فى محافظة شمال سيناء بعيدة عن المناطق السكنية وهذا جيد فى حد ذاته، إلا أن الانتقال إليها يقتصر على وسائل النقل الخاصة والتى تتميز بارتفاع أجرها، ومن ثم تبدو المناطق الصناعية وكأنها خاوية إلا من عدد محدود جداً من المشروعات التى يوفر أصحابها وسائل الانتقال إلى العاملين معهم، ويؤثر ذلك فى تسويق منتجات هذه المشروعات .

(*) الحزب الوطنى الديموقراطى : أعمال المؤتمر السنوى الثانى ، ص ص ١٠٢-١٠٦ عن موقع http://ndp.org.eg/ar/index.aspx

[٢٨] وزارة المالية : تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر ، القاهرة ، نوفمبر ٢٠٠٤ ص١٦٠

- تعمل معظم المشروعات بأقل من طاقتها الكلية (الكاملة) أى أقل من معدل الإنتاج الأمثل وذلك بسبب محدودية السوق.
- اندثار الصناعات اليدوية، وعدم قدرة الصناعات القائمة على تسويق منتجاتها لصغر السوق، ومنافسة منتجات المحافظات المجاورة لمنتجات المشروعات الصغيرة فى شمال سيناء.غياب مفاهيم تقسيم العمل والتخصص .

المراجـــع

١. اتحاد مجالس البحث العلمى العربية: العلم والتكنولوجيا والتنمية فى الوطن العربى ، د.ن ، بغداد، ١٩٨٢ .

٢. أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا : الثروات المعدنية بشبه جزيرة سيناء وإمكانية التنمية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٣. أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا : إمكانات تنمية الصناعات الصغيرة فى محافظة جنوب سيناء ، المؤتمر الثانى لتنمية المحافظات الصحراوية (الأمل والمستقبل) ، محافظة جنوب سيناء ، مدينة الطور ،١٦- ١٩ نوفمبر ١٩٨٨م

٤. الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية : دراسات المخطط الشامل لتنمية الشريط الساحلى – العريش / الشيخ زويد / رفح ، مركز القاهرة للاستشارات والدراسات ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٤ م.

٥. إيمان مرعى : المشروعات الصغيرة والتنمية – التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥

٦. ثيودور شولتز – ترجمة سميرة بحر : كيفية التنمية البشرية ، مكتبة الوعى العربى ، القاهرة ، د.ت.

٧. جريدة العالم اليوم ، العدد ٢٥٧ ، السنة ٦ ، الأحد ٢٦ يونيو ٢٠٠٥.

٨. حامد عمار : التنمية البشرية فى الوطن العربى– المفاهيم – المؤشرات – الأوضاع ، ط١ ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢.

٩. حسام الدين جاد الرب : بعض ملامح الخريطة الصناعية بمحافظة الفيوم ، مجلة مركزالبحوث الجغرافية والكارتوجرافية ، جامعة المنوفية ، العدد السابع ٢٠٠٥ .

١٠. الحزب الوطنى الديموقراطى : أعمال المؤتمر السنوى الثانى ، عن موقع http://ndp.org.eg/ar/index.aspx

١١. حسن كامل راتب : سيناء بوابة مصر للقرن الواحد والعشرين ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

١٢. حسين عبد المطلب الأسرج : المشروعات الصغيرة كمدخل لتمتع المواطن المصرى بحقوقه الاقتصادية .نقلا عن الموقع الالكترونى :http://www.sme.gov.eg/papers/SMEs-role-dev-pdf بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣٠.

١٣. حسين عبد المطلب الأسرج : المشروعات الصغيرة ودورها التنموى فى مصر عن موقع http://www.sme.gov.eg/papers/SMEs-Role-Dev-pdf

١٤. رفعت لقوشة : الصناعات الصغيرة : اجتهادات ورؤية ، فى ندوة مستقبل التنمية ودور المشروعات الصغيرة ، الإسكندرية ، ١٧-١٨ يناير ١٩٩٦ .

١٥. سيد كساب وجمال كمال الدين : المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات ، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة جامعة القاهرة ،د.ت.

١٦. رونالدإيرنبرج ، روبرت سميث – تعريب : فريد بشير اهر : اقتصاديات العمل ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٤ .

١٧. صلاح الدين نامق : اقتصاديات السكان فى ظل التضخم السكانى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠.

١٨. عبد العزيز بن عبد الله الخضيرى : المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية ، نقلاً عن صحيفة الاقتصادية الالكترونية العدد ٤٩٩٠ بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ من موقع http://www.aleqt.com/article.php?do=show&id=2368

١٩. عصام رفعت : المشروعات الصغيرة حول تحديد واضح لمفهومها، مفاهيم – الأسس العلمية للمعرفة ، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، العدد ١٦ ، القاهرة ، ابريل ٢٠٠٦ .

٢٠. على أحمد هارون : أسس الجغرافيا الاقتصادية ، دار الفكر العربى ، القاهرة، ١٩٩٩

٢١. فؤاد محمد الصقار : الجغرافيا الصناعية فى العالم ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٠.

٢٢. فريد النجار : الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم – مدخل رواد الأعمال ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧/٢٠٠٦ .

٢٣. اللائحة التنفيذية لقانون تنمية امشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠٠٤ المواد ٥ ،١٦

٢٤. مجدى غانم عبد الفضيل : دروس فى التنمية البشرية من مشروع توطين البدو بشمال سيناء – فصلة فى الملتقى العلمى الأول نحو استراتيجية للتنمية البشرية لدعم المشروع القومى لتنمية سيناء ، العريش ٢٢/٢٠ أبريل ١٩٩٩

٢٥. مجلس الشورى : تقرير لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة عن تنمية سيناء ، التقرير فى صورته المبدئية رقم (٢) القاهرة ، ١٩٨٩ ، http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=15077

٢٦. محمد خميس الزوكة:جغرافية النقل،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، ١٩٩٩

٢٧. محمود محمد سيف : المواقع الصناعية – دراسة تحليلية فى الجغرافيا الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط٢ ، ١٩٩٠ .

٢٨. معهد التخطيط القومى : الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية – التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر – القاهرة – يوليو ١٩٨١.

٢٩. معهد التخطيط القومى : دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظات الحدود ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٠١) ، القاهرة ، مايو ١٩٩٦ م .

٣٠. معهد التخطيط القومى : مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٠١) ، القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٧م .

٣١. ميتشيكوكاكو – ترجمة سعد الدين خرفان ، رؤى مستقبلية ، عالم المعرفة ، العدد ٢٧٠ يونيو ٢٠٠١ .

٣٢. هشام رجب على شلبى : استراتيجية التنمية العمرانية فى شبه جزيرة سيناء فى ظل المتطلبات الدفاعية للقوات المسلحة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التخطيط العمرانى ، كلية الهندسة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٤م

٣٣. وزارة الاقتصاد : مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر : القاهرة ، يونيو ١٩٩٨ .

٣٤. وزارة التخطيط والتنمية المحلية : تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية – محافظة شمال سيناء ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٣٥. وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية – الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للمشروعات الصناعية والتعدينية ، محافظة شمال سيناء : المنطقة الصناعية ببئر العبد ، د.ت.

٣٦. وزارة المالية : تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر ، القاهرة ، نوفمبر ٢٠٠٤ .

٣٧. وزارة المالية – وحدة تنمية سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة : مؤتمر دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – محافظة شمال سيناء ، مركز النيل الإعلامى ، العريش ، ٧ أغسطس ٢٠٠٦ م .

٣٨. ياسر عادل حنفى وزميله : النباتات الطبية البرية فى سيناء ، ط١ ، مؤسسة الخليج العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .